الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

NOV 20 1990

اللجنة الاولى

الجلسة ٣

المعقودة يوم الإثنين

١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

محضر حرفي للجلسة الثالثة

الرئيس : السيد رانا (نيبال)

المحتويات

- المناقشة العامة لجميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

../..

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.3
7 November 1990

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-63020 ٢١٦١ث(٩٠)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

بنود جدول الاعمال ٤٥ الى ٦٦

المناقشة العامة لجميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لبرنامج عمل اللجنة وجدول مواعيد اجتماعاتها سنبدأ صباح اليوم مناقشتنا العامة لجميع بنود نزع السلاح المدرجة على جدول أعمالنا .

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول ، اسمحوا لي بأن أقول بضع كلمات بصفتي رئيسا لهذه الهيئة التابعة للجمعية العامة .

أود في البداية أن أعرب عن تقديري العميق لكم جميعا لما أسبغتموه عليّ من شرف بانتخابكم لي رئيسا لهذه اللجنة الهامة التابعة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . واعتبر أن هذا يمثّل دلالة على صداقتكم ومشاعركم الودية تجاه بلدي نيبال . وسأبذل قصارى جهدي لكي أكون جديرا بالثقة التي أوليتموني إياها .

ولدى قيامي بإعداد نفسي لتولي هذه المسؤولية أجريت سلسلة من المشاورات هنا في نيويورك وفي مؤتمر نزع السلاح في جنيف . كما اتخذت زمام المبادرة بالاجتماع من رئيسي الوفد السوفياتي ووفد الولايات المتحدة في المحادثات الثنائية الجارية في جنيف بشأن المسائل النووية والفضائية وبشأن الاسلحة الكيميائية . وبناء على طلبي اصطحبت معي أمين اللجنة الاولى السيد خيراضي في تلك المشاورات غير الرسمية ، التي أعطتني انطباعا واضحا بوجود رغبة مشتركة لدى الدولتين في العمل معا من أجل تعزيز فعالية اللجنة الاولى . كما عزّزت شعوري الشخصي بأن أمام اللجنة الاولى فرصة هامة جدا للإسهام بشكل فعّال في بلوغ غايتنا المشتركة ، ألا وهي السير قدما بعملية الحد من الاسلحة وبجدول أعمال نزع السلاح .

وتضع الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح الإطار العام لمسعانا حين تقول إن الاتفاقات والتدابير الاخرى ينبغي توخي التوصل إليها على أساس ثنائي وإقليمي ومتعدد الاطراف بغية تعزيز السلم والامن

الدوليين . وبالتحوّل المذهل الذي طرأ على العلاقات الدولية ، أصبحت لدينا فرصة لم يسبق لها مثيل للتحرّك بشكل فعّال في ذلك الاتجاه .

وينصب تركيزنا الأساسي وبحق على إجراء تخفيضات كبيرة ومستمرة في المستوى العالمي للأسلحة النووية بما يؤدي في نهاية المطاف الى القضاء عليها . ومن الطبيعي لنا أن نتطلع الى قيادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للمسيرة في هذا المجال لأن لديهما أكبر حصة من الأسلحة النووية ومخزوناتها .

إن استمرار المفاوضات الجدّية بين الدولتين العظميين عامل مشجّع لنا . فمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى لعام ١٩٨٧ ، والبيان المشترك الذي صدر عن الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف في قمة واشنطن التي انعقدت في حزيران/يونيه من هذا العام ، قد عززا احتمال إبرام اتفاق مبكّر في إطار محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . ولا شك في أن هذين التطورين يتسمان بطابع الاهمية . غير أن الطريق ما زال طويلا أمامنا . ويجب أن تسير العملية قدما وأن يتسع نطاقها بحيث يشمل جميع أنواع الاسلحة النووية ، بما في ذلك ، في نهاية المطاف ، الاسلحة النووية التي تمتلكها دول أخرى . ولكن لم يحدث أن كانت آمالنا أكبر مما هي عليه اليوم .

وعلى رغم الإحباط الذي له ما يبرره والناجم عن فشل المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في إصدار وثيقة ختامية ، لا تزال المعاهدة تحظى بالاحترام بوصفها حجر الزاوية لنظام عدم انتشار فعّال . إن إعادة إنشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح تمثّل قبول ما يمكن اعتباره توافقا عالميا تقريبا على ضرورة إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب النووية في وقت مبكّر .

وفي هذا الإطار ، أود أن أشير الى الاجتماع التنظيمي الناجح للدول الاطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذي انعقد في حزيران/يونيه من هذا العام ، ومؤتمر التعديل المزمع عقده في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

لقد صدرت للتو دراسة شاملة عن الاسلحة النووية بوصفها تقريرا للامين العام (A/45/373) للنظر فيها في الدورة الحالية للجمعية العامة . وقد جمع الخبراء أشمل استعراض للتطورات ذات الصلة في هذا المجال على مدى العقد الماضي ، مما في ذلك المذاهب الاستراتيجية ، والتحسينات التكنولوجية ، والاتفاقات الاخيرة . ويجب أن نعمل بناء على هذا التقرير ، على أن يكون مفهوما لنا جميعا انه وثيقة لها الاولوية .

إن الاحداث الاخيرة قد أبرزت مرة أخرى ضرورة التوصل الى حظر عالمي على الاسلحة الكيميائية يمكن التحقق منه . ومن شأن الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد

السوفياتي على تخفيض وإزالة أسلحتهما الكيميائية في نهاية المطاف ، والاجتماع المقترح عقده لمؤتمر نزع السلاح على مستوى وزاري ، أن يوفّرا حوافز إضافية لإبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية في وقت مبكّر .

إن الاتفاق الوشيك في مفاوضات فيينا بصدد القوات التقليدية في أوروبا سيكون إنجازا هاما في ميدان نزع السلاح التقليدي . ويتوقع العالم أن يُعقب الاتفاق مزيد من الخطوات لتخفيض القوات . وفي الوقت ذاته ، ينبغي أن تكون المفاوضات مثالا تحتذيه مناطق أخرى سعيا الى تحقيق الأمن على أدنى مستوى ممكن من القوات والأسلحة . ومع ترحيبي بما أحرز من تقدم في تخفيض الأسلحة والقوات التقليدية في أوروبا ، أود أن أؤكد مجددا على موضوع مشترك بين العديد من البيانات في المناقشة العامة في الجلسات العامة هذا العام . ولا بد من أن تتضمن اتفاقات نزع السلاح تدابير تلزم الأطراف المتعاقدة استخدام قدراتها الفائضة في الأغراض السلمية وتقييد نقل الأسلحة التي جعلتها الاتفاقات فائضة عن الحاجة الى مناطق وبلدان أخرى في العالم .

والتحقق عنصر هام في تحديد الأسلحة وبناء الثقة . ولدينا في هذه الدورة تقرير من الأمين العام (A/45/372) لمساعدتنا في مداولاتنا بشأن هذه المسألة . انها وثيقة اعتمدت بتوافق الآراء أعدها فريق خبراء لهم مكانتهم الدولية . وقد استطاع الخبراء أن يخوضوا بكثير من التفصيل في الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في مجال التحقق . ويجب أن ينظر في تقريرهم بكل الجدية التي يستحقها .

ومع انتهاء المجابهة بين الشرق والغرب وقيام علاقة جديدة بين الدول الأعضاء في الحلفين ، برز مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بمثابة ركيزة جديدة للأمن الأوروبي . ومن المنتظر أن يؤدي مؤتمر القمة المقبل المزمع عقده في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر الى الارتقاء بعملية المؤتمر الى مستويات عليا جديدة بتحويلها الى مؤسسة مشتركة لنظام سلمي جديد في أوروبا قائم على أساس التعاون . واستمرار نجاح عملية المؤتمر مفيد بوصفه تذكيرا بأن نظاما إقليميا لتدابير بناء الثقة سيقطع أشواطا بعيدة في سبيل إزالة عدم الثقة الذي يكمن في جذور مشكلة سباق التسلح . وفي هذا السياق ، يمكنني الإشارة الى العمل الأساسي بل الهام الذي تقوم به مراكز الأمم

المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح في افريقيا ، وآسيا ، والمحيط الهادئ ، وامريكا اللاتينية والكاريبي . ومن مصلحتنا المشتركة أن نقدّم المزيد من الدعم والتشجيع لهذه المراكز بغية تمكينها من الاضطلاع بولايتها على شكل أكثر فعالية .

ان التحسّن المشهود في مناخ العلاقات الدولية في السنوات الاخيرة قد جدّد الإيمان بالامم المتحدة . ومع هذه الثقة المتجددة في التعددية يمكن للامم المتحدة أن تضطلع بدورها المناسب في تشكيل عالم متكافل . ولئن كانت نهاية الحرب الباردة تؤدي الى امتثال الجميع للقانون الدولي ، مع تطبيقه وإنفاذه بدون تحيّز ، فإن العالم سيقبل على حقبة ألفية جديدة يضمن فيها الامن لجميع الامم ، كبيرها وصغيرها . إن دورة الشك ، والتنافس العسكري ، وتكديس الاسلحة ، والخوف المشترك ، قد تحطمت اخيرا . ويجب علينا أن نغتنم الفرصة لتمديد جهود نزع السلاح الى ما يتجاوز الترسانات النووية والتقليدية للدولتين العظميين وحلفائهما . وثمة اتفاق متزايد على ضرورة توخي حلول تعاونية للاخطار العسكرية وغير العسكرية التي تهدد الامن ، وللتحديات العالمية ذات الطابع الاجتماعي والإنساني والاقتصادي والبيئي . وفي هذه الدورة الاولى التي تعقد بعد توحيد المانيا ، لدينا الفرصة لإظهار كيف يمكننا أن نحقق هذه الرؤية عن طريق قرارات تستهدف تحقيق نتائج .

إن أمام اللجنة الاولى فرصة كبيرة للاستفادة من التغيّرات الحاصلة في العلاقات الدولية . لقد لمسنا نتائج نرحّب بها في أعمال هيئة نزع السلاح بعد قرارها بترشيد أعمالها . وآمل أن تبذل جهود مماثلة لترشيد وتنظيم أعمال اللجنة الاولى . وسيسهل عملنا أن يسعى أعضاء اللجنة الى إيجاد أرضية مشتركة لدى اقتراح وتوحيد مشاريع القرارات . وعليّ أن أسارع الى توضيح أنني لا أوصي بأن بإمكاننا أن نغطي خلافات رئيسية ، بشأن بعض المسائل . انني أومئ فقط الى انه ينبغي لنا أن نعمل معا لتعزيز التوافق في الآراء الذي بدأ يظهر في عدد من المجالات الهامة . فلكي يكون نزع السلاح ناجعا ، لا بد من أن يكون ثمرة الجهد المشترك لجميع الدول .

وكما أحطت الأعضاء علما في اجتماعاتنا غير الرسمية والتنظيمية ، ماسعى الى مواصلة ما بذله أسلافي من جهود محمودة لتعزيز فعالية أعمال اللجنة وترشيدها . ولقد اعتمدنا في الدورة التنظيمية برنامج عمل يقوم على أساس الخبرات المكتسبة في الدورات السابقة . وسأظل على اتصال بالأعضاء وساسعى الى الحصول على توجيههم بشأن تواصل الجهود لترشيد جدول الأعمال كما أوصى به القرار ٤٢/٤٢ "نون" . وأود أن أحيط اللجنة علما بأن أول اجتماع مفتوح العضوية لمجموعة أصدقاء الرئيس سيعقد بعد ظهر اليوم الساعة ١٥/٣٠ لمعالجة مسألة ترشيد أعمال اللجنة .

إن أمامنا عملا شاقا ينبغي انجازه ، ولكنني واثق من دعم وتعاون جميع اعضاء اللجنة . إنني أعوّل أيضا على الكفاءة العالية لإدارة شؤون نزع السلاح . وأملي أن استفيد في عملي من الخبرات والمشورة القيمة التي يقدمها لنا وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح ، السيد ياسوشي اكاشي ، ووكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن ، السيد فاسيلي سافرونتشوك . وسأستفيد شخصيا بطبيعة الحال من الدعم اليومي الذي يقدمه أمين اللجنة الاولى ، السيد فيرادي ، وزملاؤه العاملون معه في الإدارة ، ومن خبرتهم الطويلة ومهارتهم الفنية .

وختاما ، ووفقا لمقرر الجمعية العامة ، هل لي أن أقترح على الممثلين ان نبدأ جلساتنا في الوقت المحدد بغية تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة .

السيد نيغروتو كمبياسو (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود بالنيابة عن الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الاولى للجمعية العامة . وأود أيضا ان اقدم اطيب تمنياتي وتهاني الى بقية أعضاء هيئة المكتب . إنني على اقتناع بانه في ظل قيادتكم ، ستتمكن اللجنة الاولى من إنجاز عملها بنجاح . وأؤكد لكم مساندة الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي لكم في الاضطلاع بالمهمة الجسيمة التي أوكلت اليكم .

إن الاتحاد ودوله الاعضاء يرحبون بالاتجاه الايجابي المتزايد للعلاقات بين الشرق والغرب ، ذلك الاتجاه الذي تجلى من قبل في الدورة السابقة للجنة الاولى . وزاد من سرعة ذلك الاتجاه التغيرات السياسية المذهلة التي وقعت في اوروبا الوسطى والشرقية ، واستمرار تقدم بلدان تلك المنطقة في انشاء مجتمعات ديمقراطية . وتؤكد الاعلانات الصادرة عن المجلسين الاوروبيين في استراسبورغ ودبلن أهمية تلك التطورات التي تدعم أملا طال انتظاره ، وأعني بذلك التغلّب أخيرا على انقسام أوروبا وفقا لاهداف الوثيقة الختامية لهلسنكي ، ومن خلال العملية التي يقوم بها مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، والتي جمعت بين شعوب وحكومات أوروبا وكندا والولايات المتحدة . وفي هذا السياق ، يشكّل توحيد ألمانيا معلما في تاريخ قارتنا ويمهّد الطريق امام زيادة الاستقرار والتعاون .

ما فتئت المؤشرات المشجعة تظهر ايضا في مناطق أخرى . فحدثت تطورات ايجابية في الجنوب الافريقي ، حيث يبدو أن الحوار بين جنوب افريقيا وجيرانها ، مقترنا باحتمالات التخلي عن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، سوف يفضي الى مستقبل أكثر إشراقا في هذه المنطقة .

وفي امريكا الوسطى ، من المأمول ان تسهم انتخابات نيكاراغوا ، التي اجريت في جو من الحرية والنزاهة ، في تخفيف التوترات في تلك المنطقة على الرغم من مختلف الصعوبات الداخلية التي يتعين على حكومة ماناغوا ان تواجهها .

حتى النزاع الكمبودي كشف عن بوادر تطورات هامة . وكان اجتماع جاكارتا الاخير بمثابة خطوة مشجعة صوب التوصل الى تسوية شاملة للنزاع الذي منع ذلك البلد حتى الآن من المشاركة في مزايا السلم والتنمية .

لكن المحزن أن هذا الاتجاه ليس عاما ، فمازالت نزاعات عديدة باقية دون حل ، بينما تندلع نزاعات اخرى . إن العدوان الوحشي ضد الكويت وغزوها واحتلالها من جانب عضو آخر من أعضاء هذه المنظمة يلقي بظلاله الكئيبة على خلفية كانت مشجعة بوجه عام ، لولا هذا الحدث . وفي ظل الظروف الصعبة التي نجمت عن العدوان العراقي ضد الكويت ، كانت اجراءات الامم المتحدة ومجلس الامن إجراءات فورية ترمي الى تهيئة الظروف اللازمة لحسم أزمة الخليج وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة .

تؤمن الدول الإثنتا عشرة بانه لا يمكن تحقيق السلم والامن إلا عن طريق التقيّد الكامل والعام بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ، وسائر التزامات القانون الدولي ذات الصلة . وتود الدول الإثنتا عشرة أن تذكّر بالمسؤولية الاساسية التي تقع على عاتق مجلس الامن في صون السلم والامن الدوليين وكذلك التزام كل الدول الاعضاء بتنفيذ قراراته ذات الصلة . والواقع أن بإمكان مجلس الامن أن يضطلع بدور هام في تهيئة ظروف عامة أفضل تفضي الى الاستقرار الدولي . وتود الدول الإثنتا عشرة أيضا أن تؤكد الدور الهام الذي يُطلب الى الامين العام الاضطلاع به في ذلك المجال .

وفيما يتصل بدور اللجنة الاولى ، فإننا نعرب عن املنا في وضع حد دون ابطاء لانتهاك حكومة بغداد غير المقبول لميثاق الامم المتحدة ، حتى لا يضر ذلك بعملية تحديد الاسلحة ونزع السلاح الآخذة في الاتساع .

وقد تكشفت مفاوضات تحديد الاسلحة ونزع السلاح وحققت تقدما لم يسبق له مثيل في غضون السنوات الماضية . والدول الإثنتا عشرة على ثقة كاملة بأن النتائج الملموسة التي تحققت في المفاوضات الثنائية والاقليمية لتحديد الاسلحة عن طريق تزايد الثقة المتبادلة - تؤدي بدورها الى تعزيز التقدم في تحديد الاسلحة ونزع السلاح العالميين ، مما يدعم السلم والامن العالميين .

لقد ثبتت ملاحية عدد من المبادئ التي ينبغي ان ترتكز عليها عملية تحديد الاسلحة ونزع السلاح بغية التوصّل الى نتائج ، واعني بهذا ضرورة تعزيز الاستقرار عند أدنى المستويات اللازمة من القوات والاسلحة ، وكذلك القدرة على التنبؤ والشفافية والثقة في العلاقات بين الدول . وينبغي ان تؤخذ في الاعتبار المصالح الامنية لكل الاطراف المعنية كما ينبغي أن تعزز . وينبغي تطوير آليات التحقق الفعّالة وفقا لاتفاقات محددة لنزع السلاح . وفي المقام الاول ، ينبغي ان تجرى تخفيضات الاسلحة الى ادنى مستويات ممكنة في ظروف لا تؤدي الى تناقص الامن لأي طرف من الاطراف .

إن الامم المتحدة تضطلع بدور مركزي في عملية نزع السلاح متعددة الاطراف وينبغي تعزيز هذا الدور بمختلف الوسائل ، ما دامت العلاقات متعددة الاطراف تزداد أهمية باطراد ومن ثم فإن الامم المتحدة بحاجة الى ان يكون بمقدورها احراز تقدم في المسائل المتعددة والهامة المتصلة بالحد من الاسلحة ونزع السلاح المدرجة في جدول أعمالها .

ما زال نزع السلاح النووي أهم الاولويات لدى الدول الاثنتي عشرة . فنحن نؤيد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فيما يبذلان الآن من جهود في مختلف مجالات نزع السلاح وتحديد الاسلحة . ومن رأي الدول الاثنتي عشرة ان كل مكونات التوازن العسكري ، النووي والتقليدي ، ذات الصلة ، باهمية قصوى . وبما أن عملية نزع السلاح تؤثر على المصالح الامنية الحيوية لجميع الدول ، فينبغي أن تشارك كل الدول على نحو نشط وتسهم في تدابير نزع السلاح والحد من الاسلحة .

كما أوضحت سابقا ، نعتقد أن للنهج الاقليمي ، المواكب للمفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف ، دورا هاما في إطار جغرافي أوسع . وفي هذا الإطار ، نرحب باعتماد هيئة نزع السلاح في دورتها لعام ١٩٩٠ لتقرير معني بنزع الاسلحة التقليدية ، وُضِع في ظل رئاسة عضو من الدول الاثنتي عشرة . وتقرير الهيئة وثيقة هامة في عملية تيسير نزع الاسلحة التقليدية على صعيد عالمي . واعتماد تدابير لتحديد الاسلحة ونزعها على صعيد اقليمي ، تأخذ في حسبانها السمات الخاصة بكل اقليم ونوايا جميع البلدان المعنية ، يمثل إحدى أهم الطرق وأكثرها فعالية ، التي يمكن للدول أن تسهم من خلالها في عملية تحديد الاسلحة ونزع السلاح على صعيد عالمي .

هذا أحد أهم الدروس المستقاة من المحادثات الدائرة في فيينا في إطار عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . والمفاوضات بشأن القوات التقليدية في أوروبا تستهدف تعزيز الامن والاستقرار في أوروبا من خلال إقامة توازن مستقر وآمن عند مستويات أقل من القوات المسلحة التقليدية ، بما في ذلك الاسلحة والمعدات التقليدية ؛ وإزالة التباين الضار بالاستقرار والامن ؛ والقضاء على القدرة على شن هجمات مفاجئة والبدء في عمليات هجومية واسعة النطاق ، مسألة ذات أولوية .

تمثل المفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة ركنا ذا أهمية مماثلة لامننا ، إذ أنها تستهدف زيادة تطوير نظام وثيقة ستوكهلم وتفتح الباب أمام مجالات جديدة لبناء الثقة بغية تعزيز مزيد من الشفافية والانفتاح في المجال العسكري مما يسهم في زيادة تخفيف أخطار المواجهة العسكرية في أوروبا . والدول الاثنتا عشرة تتطلع إلى نهاية قريبة وناجحة لمجموعتي المفاوضات .

وعملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في مجموعها تلعب دورا رئيسيا في عملية التغيير في أوروبا . ففي الوقت الذي تسعى فيه القارة الأوروبية بنشاط للتغلب على تجزئتها التاريخية ، يوفر مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الإطار الضروري لتكثيف الحوار السياسي ، ولضمان الممارسة الفعالة لحقوق الانسان والحريات الاساسية ، ولتعزيز التعاون ، مسهما بذلك اسهاما حاسما في تعزيز السلم والامن في أوروبا ومغذيا عملية نزع السلاح .

والدول الاثنتا عشرة واثقة أنه يمكن في هذا الإطار تطوير مفاهيم جديدة للأمن على صعيد اقليمي ، خصوصا من خلال إنشاء آليات توفيقية وكذلك من خلال أشكال إبداعية للتعاون المتعدد الاطراف في مجال الامن . وإبرام أول اتفاق في المفاوضات بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا سيسهم فيما بعد في البحث عن تدابير أبعد أثرا تستهدف تعزيز الاستقرار والأمن في أوروبا .

سيمثل هذا جزءا هاما للنمط الجديد للعلاقات الامنية في أوروبا . وتتوقع الدول الاثنتا عشرة أن من بين ما ستقوم به قمة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، التي ستعقد في باريس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، الترحيب بتوقيع معاهدة بشأن القوات التقليدية في أوروبا ، وتأييد التقدم المحرز في المفاوضات المعنية بتدابير بناء الثقة والأمن ، مما يمهد الطريق أمام إطار دائم وأوسع للسلم والأمن والتعاون في أوروبا بأسرها .

تأمل الدول الاثنتا عشرة أن تبدأ الدول الـ ٣٤ مناقشات بغية وضع عملية جديدة ، بحلول عام ١٩٩٢ ، بعد اجتماع هلسنكي ، لنزع السلاح وتدابير بناء الثقة تكون مفتوحة أمام جميع أعضاء مؤتمر السلم والتعاون الراغبين في المشاركة .

هناك عاملان من بين عوامل زيادة الاستقرار في الحالة الدولية الراهنة يبدو أن لهما أهمية خاصة ، هما : تطبيق المعاهدة الموقعة بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لإزالة قذائفهما المتوسطة المدى والاقصر مدى ـ معاهدة القوات النووية المتوسطة ـ التي تزيل فئة كاملة من الاسلحة النووية ؛ واحتمال إبرام اتفاق في وقت مبكر بشأن تخفيض الاسلحة الاستراتيجية يؤدي إلى التخفيضات الكبيرة في الترسانات الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وهي التخفيضات التي أعلن عنها بالفعل الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف . والدول الاثنتا عشرة ترحب بهذه التطورات .

ونحن نرى أن إحراز مزيد من التقدم في تحديد الاسلحة النووية لايزال واحدا من أشد التحديات خطرا التي تواجه العالم اليوم . ولذلك ، نعتقد أن الحاجة إلى احراز

تقدم في مجال تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح تستدعي استمرار إيلاء اهتمام خاص لهذه القضايا . ورغبتنا المشتركة هي أن نشهد احراز تخفيض كبير ومتوازن في الأسلحة النووية على صعيد عالمي ، بدءا بأسلحة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وفي هذا المجال ، تتحمل الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مسؤولية جسيمة .

في هذا الصدد ، نحيط علما مع التقدير بالتزام الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ببدء مشاورات في وقت مبكر بشأن مفاوضات لإجراء مزيد من التخفيض في الأسلحة الاستراتيجية . وتحيط الدول الاثنتا عشرة علما أيضا بالاتفاق الذي توصلت اليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن بروتوكولات التحقق الخاصة بمعاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية لعام ١٩٧٤ ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية لعام ١٩٧٦ ، مما يتيح التصديق عليهما في وقت مبكر .

في هذا الصدد ، أود أن أذكر أيضا أن الدول الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي على التجارب ، من الدول الاثنتي عشرة ، ستشارك في مؤتمر التعديل الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير من العام القادم .

من المتوقع أن تبدأ المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على تخفيض القوات النووية القصيرة المدى في أوروبا بعد وقت قصير من توقيع اتفاق القوات التقليدية في أوروبا . وقد صيغت بالفعل اقتراحات بإزالة جميع قذائف المدفعية النووية من أوروبا بمجرد بدء المفاوضات بشأن القوات النووية القصيرة المدى . والدول الاثنتا عشرة ترحب بهذه التطورات . ويحدونا الأمل أن تتمخض هذه المفاوضات عن نتائج ملموسة في وقت مبكر ، بوصفها جزءا من عملية تفضي إلى تخفيض شامل كبير في مستوى الأسلحة النووية .

كما كان الحال في الأعوام السابقة ، يشتمل جدول أعمال اللجنة الأولى على اقتراحات بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء معينة من العالم . ومن شأن إقامة هذه المناطق أن يسهم في استقرار المناطق المعنية ، وفي عدم الانتشار

وعملية نزع السلاح بصورة عامة ، شريطة أن تكون جميع الدول المعنية على استعداد للتعاون على اساس اتفاقات تبرم بحرية وعلى نحو يتمشى مع المبادئ المتفق عليها دوليا .

في قمة دبلن ، أكدت المجموعة ودولها الاعضاء على التزامها الراسخ بهدف عدم الانتشار النووي . وهي تعتقد أنه إذا ثبت أن من الممكن وقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه ، فإن من شأن ذلك أن يعزز نظام عدم الانتشار . ونحن نعلّق أهمية عظمى على الحفاظ على نظام عدم انتشار نووي دولي فعال ، وسنبذل كل جهد ممكن للاسهام في تعزيز نظام عدم الانتشار والتشجيع على مشاركة المزيد من البلدان فيه . ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية عنصر هام في ذلك النظام . ولدى اختتام مؤتمر الاستعراض الرابع لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لاحظت الدول الاثنتا عشرة أنه على الرغم من أن المؤتمر لم يتمكن من الاتفاق على وثيقة ختامية ، فإن معظم الاعمال تمت بروح ايجابية ، وأنه جرى التوصل إلى اتفاق بشأن معظم القضايا الهامة .

وتعتقد الدول الإثنتا عشرة أن مؤتمر نزع السلاح ، وهو المحفل التفاوضي العالمي الوحيد المتعدد الاطراف لنزع السلاح في منظومة الامم المتحدة ، يمثل محفلا لا غنى عنه في ميدان نزع السلاح .

إن تزايد عدد المراقبين في مداولات مؤتمر نزع السلاح يعتبر تطورا مشجعا واعترافا بدور المؤتمر ، الحالي والممكن ، في تعزيز السلم والاستقرار العالميين . وتعرب الدول الإثنتا عشرة عن ارتياحها إزاء الجهود التي بدأ اتخاذها على نحو إيجابي في الدورة الماضية لمؤتمر نزع السلاح والتي تستهدف تحسين جدول الاعمال وإجراءات عمل المؤتمر . وتعلن الدول الإثنتا عشرة اهتمامها غير المنقوص بمختلف بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . وتلاحظ بارتياح توافق الاراء الذي أمكن تحقيقه في الدورة الماضية لمؤتمر نزع السلاح ، حول إعادة إنشاء فريق مخصص معني بالحظر الشامل للتجارب وذلك بعد سنوات عديدة من المحاولات الفاشلة . وهي تتطلع أيضا الى إحراز تقدم مبكر ومضموني في المناقشة المتعلقة بمنع نشوب حرب في الفضاء الخارجي ، باعتبار أن الفضاء مجال هام للتعاون الذي يخدم مصالح المجتمع الدولي كله . وعلاوة على ذلك ، تعلق الدول الإثنتا عشرة أهمية قصوى على هدف التوصل الى حظر شامل وعالمي يمكن التحقق منه بفعالية ، للاسلحة الكيميائية . ومن المؤسف أن مفاوضات هذا العام داخل مؤتمر نزع السلاح حققت قدرا محدودا من التقدم ولم تفض الى الإبرام المبكر للاتفاقية على الرغم من المدخلات السياسية التي قدمها مؤتمر باريس . إن كثيرا من العمل ، وبصفة خاصة في مجال التحقق ، لايزال ضروريا لحسم القضايا المعلقة في أقصر وقت ممكن . ونحن نرحب بالاتفاق بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تدمير جزء كبير من مخزوناتهما من الاسلحة الكيميائية ونرجو أن تستفيد المسائل الحساسة التي ينبغي تناولها بعد ذلك في المفاوضات المتعددة الاطراف من استمرار الحوار بين هذين البلدين . ومع ذلك فإن الاتفاق الثنائي لا يمكن أن يكون بديلا للجهد الضروري المطلوب لتحقيق هدف الحظر الكامل للاسلحة الكيميائية . وستبذل الدول الإثنتا عشرة كل جهد ممكن لضمان انعكاس كل تطور إيجابي على المستوى الثنائي ، على المفاوضات المتعددة الاطراف .

وتدرك الدول الإثنتا عشرة إدراكا تاما تنوع وتعقد المشاكل التي ينبغي حلها . وفي نفس الوقت أحاطت علما باهتمام بفكرة عقد دورة وزارية لمؤتمر نزع السلاح في وقت ملائم للتغلب على ما تبقى من عقبات ولإنهاء المفاوضات .

وبإدراك تام لمخاطر انتشار الاسلحة الكيميائية اتخذت الدول الإثنتا عشرة ، بالتعاون مع دول أخرى ، الخطوات الضرورية لمنع تحويل المنتجات الكيميائية عن استخداماتها المشروعة . وترى المجموعة والدول الاعضاء فيها أن هذه التدابير ستظل ضرورية الى أن تنفذ اتفاقية عالمية للحظر الشامل لهذه الاسلحة .

وتدعو الدول الإثنتا عشرة جميع البلدان الى أن تلتزم بالاتفاقية التي تحظر الاسلحة البيولوجية وأن تتخذ الخطوات الضرورية لضمان تطبيقها الفعال . وتحقيقا لهذا الهدف حثت الدول الإثنتا عشرة ، البلدان غير الاطراف في المعاهدة على أن تنضم اليها قبل المؤتمر الاستعراضي الثالث في السنة القادمة . وتدعو أيضا الى الامتثال الاوسع لتدابير بناء الثقة التي قدمت في المؤتمر الاستعراضي الثاني في عام ١٩٨٦ وتتطلع الى تعزيز هذه التدابير وتوسيع نطاقها في المستقبل .

وفي هذا المجال ، والمجالات الاخرى المتصلة بنزع السلاح ، وبصفة خاصة مجال بيانات الميزانيات العسكرية وحاصل مجموعها ، تعتبر الشفافية التي يوفرها نظام الإبلاغ الموحد للامم المتحدة مطلبا حيويا لتعزيز الثقة المتبادلة والامن الشامل . وينطبق هذا بنفس القدر على عمليات نقل الاسلحة على نطاق دولي ، وأعني بذلك أن تحديد الاسلحة وممارسة ضبط النفس في عمليات نقل الاسلحة التي تجري في منطقة ما من العالم ، ينبغي أن يتسقا مع الهدف الشامل وهو الإسهام في تخفيف حدة التوتر في جميع أنحاء العالم ، وبذلك نوجد دائرة من الفضيلة بتحديد الاسلحة وضبط النفس في عمليات نقل الاسلحة الى مناطق أخرى من العالم .

ويمكن للجنة الاولى أن تضطلع بدور متزايد الفعالية في عملية نزع السلاح ، خاصة إذا ما تم ترشيد إجراءاتها . ولتحقيق هذا الهدف يبدو من الملائم أن تسعى الدول الاعضاء ، بقدر جديد من المرونة والواقعية ، الى تبسيط جدول الاعمال ، وينبغي

التأكيد بشكل جديد على السعي الى تحقيق توافق آراء واسع النطاق وفعال ، وتشجيع دمج مشاريع القرارات . كما نقترح طرق نهج اللجوء بدرجة أكبر الى تناول البنود كل سنتين أو كل عدة سنوات . ولتحقيق هذا الهدف بذلت الدول الإثنتا عشرة جهدا جادا للحد من عدد الاقتراحات التي تقدمها الى اللجنة الاولى .

وتعرب الدول الإثنتا عشرة عن تقديرها للنتائج الإيجابية التي أحرزت ، سواء في المضمون أو في الإجراءات ، في الدورة الماضية لهيئة نزع السلاح التابعة للامم المتحدة . إن الطريق الى التنفيذ الكامل لإصلاح اللجنة أصبح مفتوحا ويبشر بالقيام بالعمل بطريقة أكثر فعالية داخل تلك الهيئة . وتمشيا مع روح التعاون الجديدة التي تسود أعمال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، نأمل أن يكون من الممكن التوصل خلال الدورة الحالية للجمعية العامة الى توافق آراء حول جدول أعمال دورة ١٩٩١ لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة .

إن المجموعة الاوروبية والدول الأعضاء فيها تأخذ بعين الاعتبار أهمية الصلة بين نزع السلاح والتنمية . وهي مقتنعة بأن المؤتمر الدولي لعام ١٩٨٧ قد أسهم في توفير فهم أفضل لدور هذه العلاقة وتعقيدها .

وقد أحاطت الدول الإثنتا عشرة علما بالعمل الذي اضطلع به الامين العام في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، والتقرير الذي وضعه بشأن هذا الموضوع .

وتعتقد الدول الإثنتا عشرة أن الرغبة التي أعربت عنها دول عديدة في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة في تحويل مواردها العسكرية على نحو تدريجي الى أغراض سلمية من شأنها أن تعزز قضية السلم .

ونسلم أيضا بالتقدم الذي أحرز في برامج البحث والدراسة التي تعززها الامم المتحدة ، حول موضوعات نقل الاسلحة على نطاق دولي ، ودور الامم المتحدة في مجال التحقق ، والاسلحة النووية . ونرى ، بصفة خاصة في الحالة الدولية الراهنة فرصة مناسبة لتوسيع دور الامم المتحدة في هذا المجال ، ونرحب بالمبادرات التي تستهدف

تعزيز الوعي الإقليمي بأهداف نزع السلاح ، مثل اجتماع كاتماندو الاخير ، المعني بدور تدابير بناء الثقة والامن في تعزيز الامن .

وفي نفس الوقت اضطلع معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح بانشطة مفيدة في السنوات العشر الاولى من وجوده . ونحن نتطلع الى زيادة الإسهام الإيجابي من جانب هذا المعهد في تعزيز الوعي الدولي بمسائل نزع السلاح .

أود أن أختتم بياني بتكرار التزام المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بتقديم تعاونها الكامل لكم ، سيدي الرئيس ، أثناء مداولات هذه اللجنة . وكما كان الحال في الماضي فإن الدول الإثنتي عشرة على استعداد للاضطلاع بدور نشط وبناء ، دون أن تدخر جهدا ، لضمان نجاح جميع المداولات الهامة التي أوشكت على البدء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل إيطاليا على ما وجهه لي ولأعضاء المكتب من عبارات رقيقة .

الآنسة شيورين (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بادئ ذي بدء ، أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة . وأنا على ثقة من أننا سنتمكن بفضل توجيهاتكم الحكيمة ، من إحراز نتائج طيبة في هذه الدورة وأتعهد لكم بكامل تعاون وفدي .

على حائط إشعياء ، في مواجهة مقر الامم المتحدة ، نقشت في الحجر العبارة التالية من العهد القديم :

"فيطبعون سيوفهم سككا ورماحهم مناجل" .

وفي الحديقة على ضفاف النهر ، خارج مبنى الجمعية العامة ، ثمة تمثال غدا بشهرته من معالم نيويورك البارزة . وهو لرجل طويل الهامة ، مداد عريض المنكبين ، يحرث الأرض ، بضربة سيف قوية . إنه لتصوير دقيق للرؤية التوراتية .

ولعل هذا هو أنسب وقت على امتداد عمر الامم المتحدة البالغ ٤٥ عاما لاستعادة تلك الرؤية . فلقد انتهت الحرب الباردة ، وهدأ سباق التسلح . وزال التقسيم الذي ساد اوروبا في فترة ما بعد الحرب . ففي الأشهر الأخيرة ، شهدت تلك القارة سلسلة من الأحداث المذهلة بلغت أوجها بتوحيد المانيا - المانيا مرآة الحرب الباردة ، وبؤرة سباق التسلح ، والصورة المجسدة لتقسيم اوروبا .

لقد انتهت الحرب الباردة ، الذي وكان الفضل الأكبر في هذا التطور للرئيس ميخائيل غورباتشوف الذي اضطلع فيه بدور قيادي ، ونال عن جدارة واستحقاق جائزة نوبل للسلام .

وفي غضون أسابيع قليلة ، سيعقد في باريس اجتماع قمة له أهمية تاريخية ، إذ سيصادق على مولد نظام أمني جديد في اوروبا . ومن ثم ، هناك من الاسباب ما يبعث على التفاؤل - ليس لدى الاوروبيين فحسب بل والمجتمع العالمي بأسره .

ومن ناحية أخرى ، كان على المجتمع الدولي ، في الشهرين الماضيين ، أن يتصدى لتهديد جديد خطير تعرض له السلم والأمن الدوليان . ولقد صدرت إدانة عالمية لتلك الحالة من العدوان غير المسبوق باستفزاز ، لذلك الانتهاك السافر للسيادة الوطنية . فالقسوة المتجسدة في احتجاز الآلاف من المدنيين ضد رغبتهم هي حالة نادرة من الازدراء المطلق للقانون الدولي ولأداء السلوك الإنساني . ولا يجب السماح بتصاعد تلك الأزمة حتى درجة الحرب .

إن الأمم المتحدة تتصدر الجهود المبذولة بغية إيجاد حل للأزمة . وقد أبدى مجلس الأمن قدرا كبيرا من التصميم والعزيمة ، إذ أقر بصورة قاطعة فرض جزاءات إلزامية ضد العراق . فالأمم المتحدة تضطلع بالدور الذي ينبغي ويجب أن تنهض به في كفالة الأمن الدولي .

وحكومتي ترحب أشد الترحيب بهذا التطور ، الذي يشكل إنجازا في مجال تطبيق المبدأ الأساسي الداعي الى توفير الأمن الجماعي . وعلى ذلك يجب على العراق أن ينهي فورا احتلاله غير المشروع ، ويسحب قوات الغزو ، ويضمن لجميع الأجانب حقهم القطري في حرية الحركة .

لقد طفا على السطح مرة أخرى خطر الأسلحة الكيميائية ، وذلك من خلال تهديدات غير مقبولة باستخدام تلك الأسلحة التي تعد من أسلحة الدمار الشامل . وهي محدودة الفائدة من الناحية العسكرية متي استخدمت ضد قوات مزودة بوسائل الوقاية منها ، ولكن يمكن استغلالها في أغراض إرهابية مما يسبب للمدنيين آلاما يعجز عنها الوصف . وحيازة تلك الأسلحة أمر لا يبعث على الفخر مطلقا .

وفي الوقت نفسه ، يبدو وكأن دولا عديدة من مجموعات مختلفة مشتركة في مؤتمر نزع السلاح لم تتبين بعد وجه الإلحاح في الخطر الشامل للأسلحة الكيميائية . فمرة أخرى سجلت اللجنة المخصصة المعنية بالإسلحة الكيميائية تقدما ملموسا بشأن العديد من المسائل التقنية الهامة قيد النظر . بيد أنه استعصى علينا للآن تحقيق أي تقدم كبير في المفاوضات .

ويذكر أن المفاوضات ، في السنوات السابقة ، ركزت تركيزا كبيرا على الامور التقنية في الاتفاقية . أما في العام الحالي ، فقد بذل جهد لمعالجة عدد من القضايا السياسية الرئيسية . وهذا ضروري لبلوغ مرحلة الصياغة النهائية . بيد أن النتائج لم تكن مشجعة حتى الآن . ففي بعض الحالات ، لم يكن لدى الوفود الرئيسية تعليمات بكيفية التصرف وارتد آخرون الى المواقف القديمة التي كانت معظم الوفود تعتقد أنهم نبذوها منذ زمن طويل في المفاوضات . وأبدى البعض عدم استعداده لمناقشة المشاكل العملية مفضلين التشاحن بشأن المسائل الإجرائية على المفاوضات الموضوعية .

ولعدة سنوات ، بدا أن عقد اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية أمر في المتناول ، نظرا لأن معظم البلدان تتفق على وجوب اتسام لاتفاقية بالخصائص التالية : أن تكون شاملة بحق من حيث النطاق ؛ أن تكون قابلة للتحقق وتستند الى نظام فعال من الإجراءات التفتيشية على أن يضطلع بها عند الطلب ؛ أن تكون عالمية وغير تمييزية .

أما ما نشعر به من قلق اليوم فمبعثه أن المقترحات المطروحة أو المواقف المتخذة تتعارض مع المبدأين الاساسيين اللذين يقضيان بوجوب اتسام الاتفاقية بالطابع الشامل واللاتمييزي وبفعالية نظام التحقق . ولذا فإن كنا نريد إبرام أي اتفاقية يجب نبذ تلك المواقف .

ولقد طرأت تطورات إيجابية على المفاوضات السوفياتية - الامريكية الثنائية بشأن الاسلحة الكيميائية والسويد ترحب بالاتفاق الملزم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والقاضي بعدم انتاج تلك الاسلحة والبدء في تدمير معظم مخزونهما منها حتى قبل إبرام اتفاقية للاسلحة الكيميائية . كما أننا نرحب بعرضهما مساعدة الدول الاخرى في تدمير الاسلحة الكيميائية .

ومما يبعث على الاسف ، أن الاتفاق الثنائي تضمن أيضا مقترحا لمؤتمر نزع السلاح يعطيهما الحق في الاحتفاظ بكمية ضئيلة من الاسلحة الكيميائية بعد فترة التدمير المحددة . ومن شأن هذا أن يعطي الدول الحائزة علنا الاسلحة الكيميائية حق نقض التنفيذ النهائي لاي اتفاقية خاصة بتلك الاسلحة . ذلك هو أحد المقترحات التي

أشرت اليها ، والتي تهدد التقدم صوب الخطر الشامل ، والتي أفسدت بالفعل مفاوضات نزع السلاح . وتأمل السويد أن تعيد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، اللذان أبديا بعض المرونة ، النظر في موقفيهما كيما يتسنى لنا المضي بثقة صوب القضاء الكامل على جميع الاسلحة الكيميائية .

وغني عن البيان ، أنه لابد من شحذ الإرادة السياسية لحل القضايا المعلقة وعقد اتفاقية شاملة . ومن ثم يجب الآن بذل جهد كبير . فإن لم تنجح مفاوضات الاسلحة الكيميائية ، سنواجه خطر تزايد انتشار تلك الاسلحة واستخدامها .

وفي تموز/يوليه اعتمد فريق الخبراء المعني بإعداد دراسة شاملة بشأن الاسلحة النووية والتابع للامم المتحدة ، والذي تشرفت برئاسته ، تقريره بتوافق الآراء . ويعتزم وفدي تقديم مشروع قرار لاسترعاء انتباه الجمعية العامة الى الدراسة . ففي اعتقادي أن تلك الدراسة غدت الشيء المناسب في الوقت المناسب . والدراسة المتعلقة بالإسلحة النووية هي أول دراسة تضطلع بها الامم المتحدة في ميدان الامن ويتعين إكمالها في مناخ التعاون السائد حاليا بين الشرق والغرب .

ويوفر التقرير الشامل بيانات تقنية واحصائيات بالاسلحة النووية الوجودة . ويفسر اتجاهات التطور التكنولوجي لمنظومات تلك الاسلحة ؛ ويتناول بالتحليل المذاهب والاستراتيجيات المتعلقة بها ؛ ويشرح عملية استحداث الاسلحة النووية وإنتاجها واختبارها ، كما يعرض آثار استخدامها وعواقب نشوب حرب نووية ؛ ويقيم الاسلحة النووية والامن الدولي ؛ ويعلق على الحد من الاسلحة النووية ونزع السلاح ؛ ويتناول بالبحث مدى شرعية تلك الاسلحة ؛ ويتضمن موجزا لمجموعة من الاستنتاجات السياسية .

وتنتهي الدراسة بنغمة متفائلة . وهي تفترض أن الاعتماد على القوة العسكرية لتحقيق الأمن القومي يكمله على نحو متزايد اتباع سياسات بناء الثقة والتعاون الواسع النطاق في مختلف المجالات ، والمفاوضات والحوار اللذين يستهدفان تعزيز الأمن للجميع .

ويحدوني الأمل أن تمثل دراسة الأمم المتحدة الشاملة والمستكملة بشأن الأسلحة النووية وصلة حاسمة لتحقيق المزيد من المبادرات الرامية الى تحقيق نزع السلاح النووي . وأتعشم أن تترجم في موعد مناسب الى لغات أخرى بخلاف اللغات الرسمية للأمم المتحدة وبذلك تصبح متاحة للخبراء وللجمهور في العالم أجمع . وأتعشم أيضا أن تصبح هذه الدراسة مرجعا رسميا بالنسبة لمسائل نزع السلاح في التسعينات .

ومنذ ثلاثة شهور استكملت الدراسة الخاصة بدور الأمم المتحدة في مجال التحقق . ومن الضروري للغاية ، أكثر من أي وقت مضى ، أن تُشجع جميع البلدان على استخدام وسائل التحقق التي أصبحت متاحة الآن . وترى حكومة السويد أن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في هذا السياق .

ولذا فإنني أحيط علما بارتياح كبير بأن فريق الخبراء المعني بدور الأمم المتحدة في مجال التحقق قد أنهى أعماله وقدم تقريرا اعتمد بتوافق الآراء . ويناقش التقرير ويوضح قدرات الأمم المتحدة الضخمة في هذا المجال ، وتتعشم حكومتي أن تستخدم هذه القدرات فيما يفيد المجتمع الدولي بأسره . وهذا من شأنه أن يعزز التحقق الدولي الصحيح فيما يتعلق باتفاقات الحد من التسلح ونزع السلاح .

لقد انتهى منذ شهر المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في معاهدة عدم الانتشار . ولم يكن من المستطاع التوصل الى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية ، حتى مع تأكيد كل المشاركين في المؤتمر تقريبا على معظم العناصر الأساسية للمعاهدة . وترى السويد أن معاهدة عدم الانتشار صك هام للغاية في مجال نزع السلاح النووي . وهي جديرة بأن تلتزم جميع الأطراف بها التزاما صادقا . ويجب أن تشترك جميع الأطراف في المسؤولية عن ضمان مستقبل المعاهدة . وتأسف حكومة السويد بشدة لنتائج المؤتمر الاستعراضي ، وكانت حكومتي تتعشم أن يسود المزيد من روح

التعاون ومن إرادة التوصل الى حلول وسط ، لصالح النهوض بمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة للحظر الشامل للتجارب . ولا يجب جعل احداهما تقف في معاداة الأخرى . لقد جاءت هذه النتيجة في غير محلها في وقت غير ملائم . ولم تكن هذه هي القضية التي توضع العراقيل في سبيلها . وقد أساء التنافر الذي ظهر في المؤتمر الاستعراضي الى المعاهدة .

ومن ناحية أخرى حدثت أيضا تطورات إيجابية متعددة . فقد شعرت السويد بالتشجيع إزاء الاتفاق الذي بدأ يظهر بين المشاركين حول الحاجة لتعزيز نظام عدم الانتشار . وأود أن أبين هنا أن حكومتي تنوي أن تتقدم الى البرلمان في أواخر هذا العام بتشريع وطني يتيح لها فرض رقابة على تصدير تكنولوجيا القذائف وبعض المنتجات التي يمكن أن تستخدم لأغراض التدمير الشامل وثمة تقدم كبير أيضا أحرز في المؤتمر الاستعراضي بشأن عدد من المسائل الهامة ، مثل الضمانات الشاملة والتأكيدات الأمنية ، وحظر الهجمات على المرافق النووية والاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وقد حالت النتائج التي توصل إليها المؤتمر دون تسجيل هذا التقدم في وثيقة رسمية ، بما في ذلك التقدم المحدود ، وإن لم يكن قليل الشأن ، والذي تحقق أيضا بشأن موضوع حظر التجارب النووية .

وتبرز النتيجة التي انتهى إليها المؤتمر الحاجة الى تحقيق نتائج كبيرة في مجال نزع السلاح النووي قبل المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ ، والذي سيتحدد فيه طول فترة تمديد المعاهدة . إن فترة السريان الأولى لمعاهدة عدم الانتشار معدودة بدقة مثل حبات الرمل في الساعة الرملية . وتسري معاهدة عدم الانتشار حتى عام ١٩٩٥ . حيث يحل موعد اتخاذ قرار بشأن تمديدها . والتحدي الذي نواجهه هو ضمان تمديدها لفترة طويلة . ولا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بأن نترك مستقبل معاهدة عدم الانتشار يتبخر بعد عام ١٩٩٥ كما تتسرب حبات الرمل من عنق الساعة الرملية .

وقد يؤدي استمرار تجمد المفاوضات الخاصة بحظر التجارب النووية الى تقويض سلطة معاهدة عدم الانتشار . ومن ناحية أخرى يؤدي إضعاف معاهدة عدم الانتشار الى

الحيلولة دون إحراز مزيد من التقدم نحو إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وهذه الحلقة المفرغة ليست أمرا محتوما .

ومما يبعث على التشجيع بشكل مؤقت إعادة تشكيل لجنة مخصصة معنية بحظر التجارب النووية في إطار مؤتمر نزع السلاح في تموز/يوليه بعد سنوات من التوقف . لكن ذلك بالتأكيد لم يكن كافيا . ومما يحير أنه لم يوجد توافق آلي في الآراء يتيح مواصلة العمل فورا في الدورة التالية لمؤتمر نزع السلاح . ومن الضروري للغاية أن تبدأ اللجنة المخصصة المفاوضات حول هذا الموضوع بمشاركة فعالة من الدول الحائزة للاسلحة النووية في الدورة القادمة لمؤتمر نزع السلاح . وهذا الالتزام منصوص عليه في كل من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ ومعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٧٠ .

وقد أدت السنوات السبع التي اتسمت بالشلل فيما يتعلق بهذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح الى الشعور بإحباط له ما يبرره ، وهذا الإحباط ظهر بدوره في عقد مؤتمر للتعديل خاص بمعاهدة الحظر الجزئي في شهر كانون الثاني/يناير من العام القادم .

ولعدة أسباب ، ترى السويد أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المناسب للمفاوضات حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب . ومع ذلك ستشارك السويد في مؤتمر التعديل على نحو بنّاء .

وقد دأبت السويد لسنوات عديدة على السعي للإسهام في توفير مزيد من المعلومات وإيجاد وضوح متزايد في المسائل العسكرية .

وقد عبرت الجمعية العامة باعتمادها القرار الخاص بالمعلومات العسكرية الموضوعية ، الذي تحققت له أغلبية ساحقة ، عن الاعتقاد بأن اعتماد تدابير لبناء الثقة لتعزيز الوضوح والشفافية من شأنه أن يسهم في الحيلولة دون حدوث تصورات خاطئة للقدرات العسكرية والنوايا .

وفضلا عن ذلك ، أعربت الجمعية العامة في ذلك القرار عن الاعتقاد بأن المعلومات المتوازنة والموضوعية حول كل المسائل العسكرية - وخاصة ، من جانب الدول

الحائزة للاسلحة النووية والدول العسكرية الهامة الاخرى - من شأنه أن يسهم في بناء الثقة بين الدول .

وقد لاحظ وفدي بارتياح أن القرار قد اعتمد بأصوات مؤيدة من الدول النووية الخمس كلها . ويبدو من تصويت الدول الخمس النووية لصالح القرار ، أنها تسلم بأهمية الوضوح والشفافية في جميع مجالات النشاط العسكري - في البر والبحر والجو .

وترى حكومة السويد ، أن هناك حاجة لمزيد من الوضوح والشفافية في البحر . وتجد السويد على الاخص ، أن السرية المحيطة بوزع الاسلحة النووية التكتيكية في البحر لا يتفق مع الإعراب عن التأييد لبناء الثقة . وقد يقوض تطبيق السرية بشكل انتقائي في مجال واحد من النشاط العسكري مصداقية المطالبة المشروعة بالوضوح في ميادين عسكرية أخرى .

وتقوم الدول الحائزة للاسلحة النووية بإدخال الاسلحة النووية في أراضي البلدان الاجنبية ، مدعية المرور البريء دون أي إخطار بوجود مثل هذه الاسلحة على متن وسائل نقلها وهذا النوع من المرور ليس بريئا في رأي معظم الشعوب ، ومطلبهم بتوفير معلومات يعول عليها هو مطلب مشروع . فامتناع الدول الحائزة للاسلحة النووية عن تأكيد أو نفي وجود أو عدم وجود أسلحة نووية على متن وسائل نقلها لا يشجع على بناء الثقة . وبدلا من ذلك فإنها تثير قلق الرأي العام العالمي في جميع أنحاء العالم . ولهذا تحث حكومتي تلك الدول على التخلي عن المبدأ الذي ينتمي الى مرحلة ما قبل الفلاسنوست والمتمثل في عدم التأكيد أو النفي . وهناك سلاح واحد على الاقل من بين كل أربعة أسلحة مخصص للوزع في البحار .

ومع ذلك ، فبينما يكتسب نزع السلاح التقليدي في الحلفين العسكريين الرئيسيين قوة دفع ، وبينما تقترب المفاوضات الدائرة بشأن تحقيق خفض كبير في الاسلحة النووية الاستراتيجية من نهايتها ، وبينما تم القضاء على ثلثي القذائف النووية المتوسطة المدى ذات القواعد الارضية للدولتين النوويتين الرئيسيتين فعلا ، فإن المداولات الجارية بشأن القوات البحرية اقتصرت أساسا على الاسلحة النووية الاستراتيجية .

يوجد الآن اعتراف دولي متزايد بأن المفاوضات الجادة الخاصة بالاسلحة النووية البحرية قد طال انتظارها . والاسلحة النووية الاستراتيجية المحمولة بحرا موضع مفاوضات ثنائية تجرى الآن بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . بيد أن الاسلحة النووية المحمولة بحرا القصيرة والمتوسطة المدى والتي توجه صوب أهداف في البحر أو الارض ما زالت تحتاج الى معالجة ملائمة في مفاوضات نزع السلاح .

تشعر حكومة بلادي بقلق خاص إزاء انتشار وزع قذائف انسيابية مسلحة نوويا ذات قواعد بحرية متزايدة التطور . وتشعر السويد بالاسف للحدود المرتفعة التي وضعت للاعداد المسموح بها في الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للحد من هذه القذائف .

إن الاسلحة النووية الموجهة صوب أهداف في البحر إنما تهدد بتخفيض العتبة النووية وبالتالي تترتب على ذلك آثار بالنسبة للامن الدولي ككل . لقد رحبت السويد بما تم ، من جانب واحد ، من سحب للاسلحة النووية التكتيكية الموزوعة في البحار ، وسترحب بما يسحب بعد ذلك من تلك الاسلحة . بيد أن الهدف النهائي يجب أن يتمثل في نزع الطابع النووي تماما عن كل القوات البحرية . وثمة خطوة هامة في هذا الاتجاه تتمثل في حظر كل الاسلحة النووية من جميع السفن البحرية عدا السفن التي استبعدت على وجه التحديد بموجب اتفاق . وستتقدم السويد في الدورة الحالية للجمعية العامة بمقترح بشأن المفاوضات الخاصة بحظر الاسلحة النووية غير الاستراتيجية في البحار .

وفي ظل مناخ التعاون السائد حاليا بين الشرق والغرب والتحسن الجذري في آفاق إجراء تخفيضات جوهرية في الاسلحة والقوات المسلحة ، لدينا ما يدعونا الى الامل في أن يتحقق ما يسمى بعائدات السلم . ومن ثم يتسنى تحرير الموارد المادية والبشرية على السواء مما يوفر إمكانية هائلة للوفاء بالاحتياجات غير العسكرية .

إن آلاف العلماء والمهندسين البارزين وآلاف العمال ذوي الكفاءة العالية ممن يعملون في الانتاج العسكري سيحولون قدراتهم الإبداعية فورا لخدمة القطاع المدني في

المجتمع . فنحن نواجه تحدي استخدام مهاراتهم للصالح الاجتماعي . وإنني على ثقة من أنهم سيضطلعون بدور هام في صيانة المستقبل المشترك لكوكبنا الوحيد الذي نعيش عليه أي الأرض .

إن تدهور البيئة العالمية قد أدى الى تعريض بقاء الجنس البشري ذاته للخطر . وينظر الناس في كل أرجاء العالم الى هذه التطورات على أنها أخطار هائلة تتهدد أمنهم على نحو متزايد . إننا في حاجة الى خطة عمل فعالة تتضمن استراتيجيات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية لوقف تدهور البيئة وعكس اتجاهه .

ولا بد من إعادة توجيه السياسات الاقتصادية واستراتيجيات الاستثمار لضمان تنمية قابلة للاستمرار . كما أن تكنولوجيات الانتاج المفيد بيئيا ستلعب بالتأكيد دورا رئيسيا في هذه العملية . إنها تكنولوجيات المستقبل . وأولئك الذين يستثمرون في هذه التكنولوجيات اليوم هم الذين سيستفيدون اقتصاديا في الغد . إن وجود تكنولوجيات جديدة لانتاج أكثر نظافة أمر ذو أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية أيضا . لذا ، يجب أن تحصل تلك البلدان على هذه التكنولوجيات بشروط مواتية . وهذه احدى القضايا الرئيسية على جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والذي سيعقد في عام ١٩٩٢ .

إن نزع السلاح سيؤدي الى تقلص الأسواق أمام الشركات المنخرطة في الانتاج العسكري . وعليها أن تنظر في إعادة توجيه انتاجها الى آفاق أكثر ربحا في المدى الأطول . إن إمكانيات التركيز على تكنولوجيات آمنة وسليمة كبيرة جدا . ومع ذلك ، لا بد من دراسته حتى يتسنى تقديم توجيهات محددة . لذا ، يتعين على الأمم المتحدة أن تدرس على نحو جاد السبل والوسائل المفيدة اقتصاديا لإعادة توجيه الاستثمارات الموظفة في الانتاج العسكري الى تكنولوجيات سليمة بيئيا . وهذه الدراسة من شأنها أن تشكل مادة مفيدة لمؤتمر عام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية والذي سيعقد في البرازيل . ويقترح وفد بلادي أن تدرس الجمعية العامة كيفية إجراء هذه الدراسة على نحو مجد للغاية .

إن التحدي الثلاثي يتمثل في نزع سلاح قابل للدوام ، وتنمية قابلة للاستمرار وبيئة قابلة للبقاء . لذا ، علينا أن نحول سيوفنا الى نصال محاريث ورماحنا الى مناجل .

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي أن يتقدم إليكم - سيدي - بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الاولى . وإنني على ثقة من أننا سنستفيد جميعا من قيادتكم القديرة والماهرة . واسمحوا لي أن أتقدم بالتهاني الى أعضاء المكتب الآخرين الذين سيساعدونكم في مساعيكم . واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناننا للسفير تايلاردات ولباقي أعضاء مكتب اللجنة في دورتها للعام الماضي لما قاموا به من عمل مثمر خلال الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة .

لن أعرض مرة أخرى بالتفصيل الرأي القائل بأن العالم يدخل حقبة بآمال متزايدة في قيام نظام دولي يتسم بالسلم والتعاون . لكن وجود ممثلي ناميبيا المستقلة وألمانيا الموحدة بيننا ، بالاضافة الى الآراء التي أعرب عنها عدد كبير من الدول الاعضاء ، ومنها البرازيل ، في المناقشة العامة في الجمعية ، لهي بالتأكيد دليل على التحول الجذري في أنماط العلاقات الدولية .

لقد كان للمناخ السياسي الجديد أثره الكبير الملموس على فكرة نزع السلاح ، التي تشكل الشاغل الاول لهذه اللجنة . وقد توصل الرئيسان جورج بوش وميخائيل غورباتشوف في اجتماع القمة الذي عقداه في حزيران/يونيه الماضي ، الى اتفاقات هامة في ميادين الاسلحة النووية والكيميائية والتقليدية ، يبدو أنها تشير الى نهج جديد طال انتظاره صوب تحقيق أمن دولي ينتقل من توازن الرعب الى ما أطلق عليه توازن المصالح .

ويرحب وفد بلادي بالتقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في مفاوضاتهما الثنائية ، ولا سيما الاتفاق المتعلق بإبرام معاهدة خاصة بتخفيض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) والشروع في

المفاوضات الخاصة بمعاهدة "ستارت الثانية" التي نرجو أن تخفض تخفيضا ملموسا في قدرة كل منهما الفائقة على تدمير الآخر بل والعالم بأسره .

أما في أوروبا ، تلك المنطقة التي شهدت تغيرات جذرية للغاية ، فإن الإبرام المبكر لمعاهدة خاصة بتخفيض القوات التقليدية في أوروبا ، بما لذلك من آثار إيجابية بالنسبة للعلاقة بين التحالفين العسكريين الرئيسيين ، قد أُعطي قوة دفع جديدة . وتبشر التغيرات الواقعة في أوروبا بالخير أيضا بالنسبة للعملية الجارية في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ولتوطيد دعائم علاقة أوروبية جديدة تقوم على أساس الثقة والتعاون . وقد أصبح تحقيق نزع السلاح في هذه المنطقة - التي لديها أكبر تكديس من الأسلحة - يبدو الآن في حيز الممكن .

ومع ثَنائي على تلك التطورات الإيجابية في المفاوضات الثنائية ، أجدني مع ذلك مضطرا الى أن أوضح - كما شدد على ذلك الرئيس فرناندو كولور في بيانه في افتتاح المناقشة العامة في الجمعية العامة ، أن :

"الجهود المبذولة لنزع السلاح ما زالت في طور البداية ، وما زال تناولها بالطرق الدبلوماسية أبعد ما يكون من المحافل المتعددة الأطراف" .

(A/45/PV.4 ، ص ١٦)

ولئن كانت مسؤولية نزع السلاح النووي لا تزال تقع أساسا على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية ، فإنه يشغل بحق بال المجتمع الدولي بأسره نظرا لأنه يؤثر على الأمن العالمي الشامل أي على أمن كل دولة على حدة . وفي الوقت الذي نشني فيه على الالتزام الجديد للدولتين العظميين وتحالفاتهما العسكرية باتخاذ خطوات تفضي الى الإبطاء من سباق التسلح بل ووقفه ، والتحرك صوب اتخاذ تدابير فعالة لا رجعة فيها لنزع السلاح النووي ، نرى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يشارك على نحو أكثر فعالية في مهمة إزالة خطر الحرب النووية .

لقد أعلن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة اعتزامهما تعزيز التعددية والأمم المتحدة . وإذا أخذت في الاعتبار دعوتهما الى انتهاج نهج جديد في تناول موضوع الأمن الدولي ، بالمشاركة الكاملة من جانب

المجتمع الدولي ، فيكون هناك ما يدعو لأن نتوقع ألا تظل مفاوضات نزع السلاح حكرا يقتصر على قلة من الأمم التي لديها أكبر ترسانات من الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة . وفي هذه القضية الحيوية يستطيع المجتمع الدولي ككل بل ويتعين عليه أن يدلي بدلوه .

وعلينا أن نسعى حثيثا معا لتوسيع نطاق الجهود متعددة الأطراف التي تبذل في مجال نزع السلاح وإعطائها معنى جديدا ، وخاصة تلك التي تبذل في هيئات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة أي مؤتمر نزع السلاح ، بصفته الهيئة التفاوضية الوحيدة ، وهيئة نزع السلاح وهذه اللجنة .

ومن الإسهامات التي يمكن أن نتقدم بها لبلوغ هذه الغاية تعزيز المناطق الخالية من الاسلحة النووية ومناطق السلم الحالية ، وكذلك تشجيع إنشاء مناطق جديدة منها . إن البرازيل التي وقّعت وصدّقت على معاهدة تلاتيلولكو والتي هي دولة عضو في منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي مقتنعة بأن هذه المناطق يمكن أن تسهم إسهاما هاما في جعل العالم خاليا من الاسلحة النووية وفي تخفيف حدة التوترات في العالم .

غير أنه توجد بعض المعارضة لفكرة إنشاء المناطق الخالية من الاسلحة النووية ومناطق السلم التي تمثل إسهامات بارزة في عملية منع انتشار الاسلحة النووية بكل جوانبه وأشكاله . وعلى سبيل المثال نجد فيما يتعلق بمعاهدة تلاتيلولكو ، التي احترمت البرازيل أحكامها بدقة حتى قبل أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ الكامل ، أن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد تعهدت بأن تحقق هدف قصر استخدام الطاقة النووية على الاغراض السلمية ، وقررت حظر الحصول على الاسلحة النووية أو إدخالها في المنطقة التي حددتها تلك المعاهدة . وقبلت تلك البلدان نظاما للتحقق صمم لضمان الامتثال لالتزاماتها . ومع اقتراب اليوم الذي ستدخل فيه هذه المعاهدة حيز النفاذ في المنطقة بمجملها ، فإن بلدان المنطقة تشعر بالحاجة الى التأكد من مدى وفاء الدول الحائزة للاسلحة النووية بالتزاماتها نحو أطراف المعاهدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

ومن التدابير الاخرى ذات الاهمية الفائقة وقف جميع التفجيرات النووية في كل الاوقات . وهذه مسألة توليها البرازيل أولوية عالية . وأود أن أذكر في هذا الصدد بالخطاب الذي ألقاه الرئيس كولور في المناقشة العامة للجمعية العامة ، وقال فيه :

"إن البرازيل تنبذ اليوم فكرة إجراء أية تجارب قد تنطوي على تفجيرات نووية حتى وإن كانت للاغراض السلمية وحدها . ونشق بأن تنظر دول أخرى في إمكانية المضي في نفس الطريق" . (A/45/PV.4 ، ص ١٣)

إن البرازيل بتخليها عن حقها في تطوير واستخدام أجهزة التفجير النووي في الاغراض السلمية - وهي خطوة اتخذت وفقا للقانون الدولي ، وخصوصا المادة ١٨ من معاهدة تلاتيلولكو ، تكون قد التزمت التزاما كاملا بجهود المجتمع الدولي الرامية

الى وقف جميع التفجيرات النووية ، سواء أكانت لأغراض عسكرية أو لأغراض سلمية . وينبغي توخي هذا الهدف من خلال المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح وفي مؤتمر موسكو لتعديل المعاهدة ، بغية التوصل الى وضع معاهدة تحظر بشكل فعال جميع التجارب النووية من جانب كل الدول وفي كل البيئات .

لذلك ، نتعهد بتأييد جميع البلدان التي اتخذت زمام المبادرة المحمودة بالدعوة الى عقد مؤتمر التعديل . ونحن على استعداد للعمل الوثيق معها لكي تكلل أعمال ذلك المؤتمر بالنجاح حتى نضمن الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بحرية الدول الاطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب وفي الصكوك الدولية الاخرى .

واشتركنا بشكل نشط في اللجنة المخصصة التي أنشئت هذا العام في مؤتمر نزع السلاح . وكان الغرض من عملها إجراء مفاوضات محددة وعاجلة للتوصل الى حظر شامل للتجارب . ونحن نشارك ذلك العدد الكبير من الوفود الاخرى في الحث على إعادة إنشاء تلك اللجنة المخصصة في بداية دورة عام ١٩٩١ لمتابعة الجهود الرامية الى بلوغ تلك الغاية ، كما أننا مستعدون لنواصل المشاركة النشطة فيها .

ونرحب بالبيان الذي ألقاه وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السيد ادوارد شيفاردنادزي والذي قال فيه إنه

"لا بد من وقف التجارب النووية بوصفها مسألة ذات أولوية قصوى . فلو وضعنا حدا لهذه التجارب ، كانت لدينا فرصة للبقاء ، وإلا فإن العالم سيواجه نهايته" . (A/45/PV.6 ، ص ٥٣)

إننا ندعو جميع الدول لأن تظهر نفس التصميم وتنضم الى غالبية المجتمع الدولي في جهوده الرامية للتوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب في أقصر وقت ممكن .

إن القرار السيادي الذي اتخذته البرازيل بالتخلي عن حقها القانوني في تطوير واستخدام أجهزة التفجير النووي للأغراض السلمية لا يعني أنها تنازلت عن حقها في التنمية الاقتصادية الكاملة ، أو أنها تخلت الآن أو ستتخلى في المستقبل عن الخيارات التكنولوجية والعلمية والصناعية التي تعتبر ضرورية للنهوض بتنميتها

الاقتصادية والاجتماعية . ولا نزال نعتقد أن معاهدة تلاتيلولكو هي السبيل الطبيعي لتحقيق الانضباط فيما يتعلق بعدم انتشار الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

وفي هذه المسألة أود أن أوجه نظر اللجنة الى الوثيقة A/45/586 التي تتضمن نص بيان مشترك صادر عن الارجنتين والبرازيل ، بوصفهما مراقبين في المؤتمر الاستعراضي الرابع لاطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ويعتبر التعاون القائم بين الارجنتين والبرازيل في جميع الميادين ، وخصوصا في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، دليلا على التزامنا الواضح بمبادئ عدم انتشار الاسلحة النووية بجميع جوانبه . وقد قلنا في هذا الصدد :

"تظل البرازيل والارجنتين ملتزمتين بعمق بالمبادئ التي أعلنها المجتمع الدولي في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٢٠٢٨ (د - ٢٠) الذي حدد المبادئ الاساسية لمعاهدة متعددة الاطراف لمنع انتشار الاسلحة النووية . وبالتالي فإن الارجنتين والبرازيل تحترمان نص وروح معاهدة تلاتيلولكو . وتنفيذ هذه المعاهدة بالكامل يعتبر في الوقت الحاضر موضع تبادل نشط ومكشف للاراء فيما بين الاطراف المهتمة بالامر" . (A/45/586 ، ص ٣)

وفي جهودنا الرامية الى القضاء على ويلات الحرب النووية ، ينبغي أن ننظر في اتخاذ تدابير ملحة أخرى دون إبطاء . وأرجو أن أعدد بعض هذه التدابير التي لا تحتاج الى أي تفسير آخر ، وهي : تجميد انتاج الاسلحة النووية ونظم إيصالها والمواد الانشطارية اللازمة لاغراض صنع هذه الاسلحة ، وفرض حظر كامل على استخدام الاسلحة النووية ، والى أن يتحقق ذلك الحظر تتعهد الدول الحائزة للاسلحة النووية تعهدا ملزما قانونيا ولا تصحبه أية تحفظات بألا تستخدم أو تهدد بأن تستخدم الاسلحة النووية ضد البلدان غير الحائزة لتلك الاسلحة ؛ وأخيرا وضع ترتيبات فعالة لمنع نشوب حرب نووية .

لقد نوقشت هذه التدابير في المحافل المعنية بنزع السلاح لسنين طويلة دون التوصل الى أية نتائج هامة . ويعود عدم إحراز نتائج لا الى عدم أهمية هذا الموضوع

ولكن الى عوامل أخرى مختلفة قيل لنا أن الاحداث قد طغت عليها . وعلى ذلك ، تظل هذه التدابير تمثل إسهامات صالحة من المجتمع الدولي صوب القضاء التام على الاسلحة النووية في وقت نجد فيه ، كما قال الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة الى الجمعية العامة :

"إن مجرد تهيئة مناخ معنوي وسياسي تعتبر فيه هذه الاسلحة بمثابة وصمة وكذبة لم يعد ضربا من ضروب الخيال" . (A/45/1 ، ص ٣٤)

وأدت الاحداث الدولية الاخيرة الى زيادة الإحساس السائد بالحاجة الملحة الى إبرام اتفاق عالمي غير تمييزي على حظر الاسلحة الكيميائية ، وهو تدبير يجري بحثه الآن بشكل نشط في مؤتمر نزع السلاح . لقد درسنا باهتمام كبير - وإن كان مشوبا ببعض التحفظات فيما يتعلق بمسألة الإبقاء على مخزون رادع - الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اجتماع القمة الذي عقد في حزيران/يونيه الماضي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن القضاء على الاسلحة الكيميائية وعدم انتاجها . ونرحب بتعهد هذين البلدين المجدد بالعمل من أجل إبرام الاتفاقية المطلوبة - وقد كرر تاكيد هذا التعهد في المناقشة العامة للجمعية العامة الرئيس بوش ووزير الخارجية شيفاردنادزي .

إن البرازيل ، التي لا تحوز أسلحة كيميائية ولا تعتزم حيازتها ، قد شاركت بنشاط في المفاوضات ذات الصلة التي جرت في مؤتمر نزع السلاح ، وهي على استعداد للانضمام الى اتفاقية غير تمييزية للاسلحة الكيميائية تحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال تلك الاسلحة من جانب جميع الدول وتدعو الى تدمير الموجود منها ، ولكنها لا تقوم بأية إعاقة لا مبرر لها للصناعات الكيميائية المشروعة .

لذلك نحن مستعدون لتأييد أية مبادرة من شأنها أن تسهم في الإبرام السريع للمفاوضات الجارية في جنيف . فبعد سنوات طويلة من المفاوضات التي أجريت في مؤتمري باريس وكانبيرا ، وإزاء الاستعداد المعلن من دول كثيرة لإبرام اتفاقية للاسلحة الكيميائية لم يحدث قط أن كان الوقت مؤاتيا مثلما هو الآن للتعهد بالتزام واضح باستكمال تلك الاتفاقية في عام ١٩٩١ . فإذا كانت هناك إرادة سياسية حقيقية على نحو

ما أعلن ، فمن المؤكد أن تحقيق هذا الهدف سيكون أمرا قريب المنال . دعونا إذن نتخذ قرارا واضحا في هذه الدورة للجمعية العامة فيما يتعلق بوضع إطار زمني لاختتام المفاوضات ولفتح باب الاتفاقية للتوقيع عليها .

وأرجو أن أؤكد نقطة هامة هنا ، وهي أننا إذا ما أردنا ضمان الشرعية والقبول العالميين للاتفاقية فعلينا أن نلتزم بإعطائها صبغة عالمية غير تمييزية . وبمجرد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ سيتعين على جميع الدول أن تدمر كل ما لديها من أسلحة كيميائية ، وأن تتعهد بأن تستبعد نهائيا استخدام تلك الاسلحة كوسيلة من وسائل الحرب .

وفي بيان بشأن هذا الموضوع أكدت مجموعة الـ ٢١ في مؤتمر نزع السلاح أن التنقيحات المقترحة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي

"ستكون لها نتائج سلبية لانها ، في جملة أمور ، تضع شروطا وتؤجل اتخاذ قرار الإزالة التامة للاسلحة الكيميائية ، وتعطي حقوقا للدول قائمة على أساس حيازة الاسلحة الكيميائية ، وتوجد حالة من الشك القانوني بشأن نطاق وتنفيذ الاتفاقية المتعددة الأطراف" .

وتشاطر البرازيل الرأي القائل بأن

"التدمير الكامل لجميع الاسلحة الكيميائية ومرافق انتاج الاسلحة الكيميائية ينبغي أن يكون غير مشروط وأن يتقرر من لحظة إبرام الاتفاقية حسبما نص عليه بالفعل في مشروع الاتفاقية الحالي ..." . (A/45/27 ، التذييل الثاني ، ص ٢٩٨)

(السيد ساردنبرغ ، البرازيل)

وبعد خمس سنوات من انشائها في مؤتمر نزع السلاح ، فإن اللجنة المخصصة للحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لا تزال غير قادرة على بدء مفاوضات مجدية ، رغم المصلحة المشروعة لجميع الدول في أن تضمن أن يستخدم الفضاء الخارجي ، الذي هو مجال للجنس البشري ، للاغراض السلمية وحدها ، وبالتالي الإسهام في تعزيز التعاون الدولي في أنشطة الفضاء .

إن ازدياد القلق ازاء الانشطة التي تخالف أهداف وروح اتفاقية الفضاء الخارجي ، وتخالف الالتزامات المفترضة بموجبها من جهة ، والحاجة الى تعزيز التعاون في تطبيقات الفضاء وتكنولوجيا الفضاء من جهة أخرى ، تبرز الحاجة الماسة الى الدخول في مفاوضات مجدية . والنظر في البند المعني بالحيلولة دون حصول سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جانب لجنة نزع السلاح ، والنظر في البند المتعلق بالسبل والطرق الكفيلة بالإبقاء على الفضاء الخارجي للاغراض السلمية من جانب لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية هما أمران مترابطان ومتكاملان .

وينبغي أن يسمح للجنة نزع السلاح بإجراء مفاوضات لتوسيع نطاق الاتفاقية الحالية بشأن الفضاء الخارجي تمشيا مع أهدافها الرئيسية ، أي استخدام الفضاء الخارجي للاغراض السلمية وحدها ولصالح الجنس البشري . ونحن نرحب في هذا الصدد بما قُدم مؤخرا من مقترحات بشأن مجالات محددة لعمل لجنة نزع السلاح ، خاصة في ميدان تدابير بناء الثقة في الفضاء . ومع أخذ أهمية تطبيقات الفضاء وتكنولوجيا الفضاء في التنمية الاجتماعية الاقتصادية بعين الاعتبار ، ينبغي أن يسمح أيضا للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية بدراسة المسائل العديدة التي تدخل في نطاقها دراسة مستفيضة ، وذلك فيما يتصل باستخدام الفضاء لفائدة الجنس البشري ، بما في ذلك المسائل التي يمكن أن تكون قيد الدراسة من جانب لجنة نزع السلاح .

إن أهمية الصبغة العالمية وغير التمييزية لاتفاقية الاسلحة الكيميائية ، والمسائل المرتبطة بالفضاء الخارجي ، يفضيان بي الى الحديث عن مسألة أخرى ذات طبيعة أعم ، مع انها لا تقل أهمية عن مفاوضات نزع السلاح . فبالنسبة الى البلدان النامية ، فضلا عن البلدان المتقدمة صناعيا ، فإن فرصة التوصل الى الفوائد العلمية

والتكنولوجية أصبحت مسألة هامة . ويتعين علينا إذاً أن نتجنب أي تدبير من شأنه أن يبقي على الاعتماد التكنولوجي ، وينبغي أن نمنع تجزئة العالم الى كتل تكنولوجية مغلقة . وفي كلمته أمام الجمعية العامة قال الرئيس كولور :

"ان البرازيل ، ادراكا منها لحقيقة أن الوصول الى التكنولوجيا ، فضلا عن انتاجها واستخدامها ، حاجة اقتصادية لازمة ، لا يسعها إلا أن تعرب عن قلقها الشديد ازاء العراقيل الباقية لغاية الآن في سبيل التبادل الحر في هذا الميدان الحاسم الاهمية" . (A/45/PV.4 ، ص ٣٢)

وخلافا للحاجة الى زيادة التعاون في المجالين العلمي والتكنولوجي ، خاصة لما فيه فائدة البلدان النامية ، نرى جهدا متجددا للجوء الى مفاهيم تمييزية تقضي بعدم انتشار التكنولوجيات المتقدمة ، مع إقرار استخدامها السلمي أو العسكري من جانب دول قليلة . ونتيجة هذه السياسات هي الحيلولة دون نشر معلومات علمية وتكنولوجية ذات أهمية كبيرة للجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال التنمية . والبرازيل ليست في موقف يمكنها من قبول فكرة تروجها بقوة بعض البلدان المتقدمة تكنولوجيا ، وهي أن التكنولوجيا السلمية لا يمكن أن تميز عن تطبيقاتها العسكرية . ولا يمكننا أيضا أن نتفق مع نتيجتها الطبيعية وهي أن أي معلومات "حساسة" - وهي عادة التكنولوجيات الاكثر تقدما - يجب أن تحفظ بأمان في أيدي الذين يمتلكونها فعلا ، بما يفترض أنه لصالح الجميع .

وكما هو الحال بالنسبة لاتفاقية الاسلحة الكيميائية ، فإن هدف تحاشي انتشار أي تكنولوجيا عن الاسلحة يتحقق على أفضل وجه عن طريق التفاوض بشأن آليات عالمية وغير تمييزية . وينبغي لهذه الآليات أن تضمن في الوقت ذاته ، الهدف من تحديد الاستخدام العسكري لأي تكنولوجيا ، دون إعاقة تدفق المعلومات العلمية والتكنولوجية للأغراض السلمية . ولا يمكنني أن أضيف كلمة على ما جاء في تقرير الامين العام في الجزء المتعلق بمسألة سباق التسلح النووي ، إذ يقترح :

"أن يقوم المجتمع الدولي ببذل جهد خاص لإيضاح المسائل الهامة التي ينطوي عليها هذا الامر وبوضع مبادئ توجيهية واضحة ومنصفة تكون مقبولة

(السيد ساردنبرغ ، البرازيل)

للجميع . ومن شأن ذلك أن يؤدي الى ازالة قدر كبير من الخوف في عدد كبير من البلدان التي تتأثر بالسياسات التصديرية التي ينتهجها مصدرو التكنولوجيا الآن" . (A/45/1 ، ص ٣٦)

والبرازيل ، من جهتها ، على استعداد للأخذ بهذه النصيحة .

وبينما يبقى نزع السلاح النووي في مقدمة ما يشغل غالبية المجتمع الدولي ، فإن الأسلحة التقليدية تحظى باهتمام متزايد . وبما أن البرازيل تنتمي الى منطقة توجد فيها أدنى مستويات الانفاق العسكري وتتسم بتراث عريق من العلاقات السلمية التي ترتكز على الثقة المتبادلة وروابط التعاون المتينة ، فإنها تنظر بقلق الى تكديس الترسانات الضخمة . وهذه الترسانات لها أثر مزعزع ، لاسيما في مناطق تتصف بدرجة عالية من التوتر ، أو حيث تتواجد صراعات حقيقية .

لقد أرست هذه المنظمة بالفعل سلسلة من المبادئ ، خاصة في الفقرة ٣٣ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، والمتصلة بتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية بصورة متوازنة . وفي دورة هذا العام ، اعتمدت لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح مؤخرا بتوافق الآراء وثيقة بصدد نزع السلاح التقليدي . ويعكف فريق من الخبراء الحكوميين على إعداد دراسة تتصل بالنقل الجوي للأسلحة .

إن جميع هذه الجهود ينبغي أن تضع الأساس للعمل في المستقبل لمعالجة هذه المسألة بطريقة مسؤولة . ووفدي على استعداد للعمل بهدف وضع مبادئ توجيهية واضحة فيما يتصل بالمسائل المعنية بتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية ، فضلا عن مفاوضات حول نزع السلاح النووي ، مع اتخاذ تدابير متوازنة لنزع السلاح التقليدي على أساس مبدأ الأمن غير المنقوص للدول المعنية .

لقد درسنا باهتمام الاقتراحات التي قدمتها بعض الوفود التي انعكست في تقرير الأمين العام حول مسألة إعداد سجل دولي لنقل الأسلحة ، ونحن نشاطر الشعور بأن الشفافية يمكن أن تسهم بالتأكيد في جهود نزع السلاح ، ونتطلع الى النظر في الاستنتاجات التي تخلص اليها الدراسة التي تجري حاليا ، والتي يمكن أن تستكمل

بدراسة حول المسألة من زاوية انتاج الأسلحة . وعندما نعالج مسألة النقل ، لا بد من التمييز بوضوح بين عملية نقل الأسلحة بطريقة قانونية وغير قانونية ، أي نقل الأسلحة بطريقة مستترة ، إذ أن العملية الأولى هي مسألة نزع سلاح في حين أن النقل بطريقة غير قانونية هو نشاط غير مشروع ينبغي التعامل معه على هذا الأساس .

وبعد عدد من الدورات المحبطة التي أسفرت عن نتائج هزيلة ، استطاعت لجنة نزع السلاح أن توافق هذه السنة ، تحت القيادة الرشيدة للسفير سوترسنا ممثل اندونيسيا ، على توصيات بصدد أربعة بنود مدرجة على جدول أعمالها وهي : قدرة جنوب افريقيا النووية ، ودور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، ونزع السلاح التقليدي ، ومضمون مشروع اعلان التسعينات بوصفه العقد الثالث لنزع السلاح . واعتمدنا كذلك توصيات بشأن البند المتعلق بالسلاح البحري ونزع السلاح البحري ، بغياب وفد واحد لسوء الحظ . وقد نظرنا نظرة أولية في البند المتعلق بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية . والنتيجة الناجحة للدورة تبرز حقيقة أن الفعالية ليست أمرا يعتمد على الإجراء ، بل يعتمد على الالتزام السياسي بالتوصل الى نتائج ملموسة .

إن هذه النتائج المثمرة ينبغي أن تشدد من عزيمتنا لتعزيز دور هيئة نزع السلاح بصفتها الهيئة التداولية في مجال نزع السلاح ، وذلك بتنفيذ خطة الإصلاح التي اعتمدناها تنفيذا كاملا ، مما سمح لنا بإنهاء نظرنا في هذه البنود ومما يفتح آفاق جديدة لمستقبل عمل الهيئة .

إننا نؤيد اعتماد قرار في هذه الدورة للجمعية العامة يوصي بجدول أعمال دورة السنة المقبلة لهيئة نزع السلاح ، وباعتمادنا جدول الأعمال ، الذي نوصي به قبل بداية الدورة الموضوعية للهيئة لعام ١٩٩١ بكثير ، سنعطي الوفود وقتا للإعداد المناسب وللقيام بالعمل التمهيدي الضروري . والمشاورات جارية بالفعل على قدم وساق بصدد تكوين جدول الأعمال مع وجود اقتراحات عديدة بين ايدينا . وقد أشار وفدي بالفعل الى المعايير التي ينبغي أن توجهنا في إعداد جدول أعمالنا الذي ينبغي أن ينظر اليه ككل ويُتفاوض في شأنه على هذا الأساس . ويتعين أن تكون النتيجة النهائية الخروج بجدول أعمال متوازن ، يأخذ بعين الاعتبار مختلف المصالح والمواقف لدى اختيار

البنود الاربعة . وإنني على ثقة بأننا سنتمكن من التوصل الى جدول أعمال مرض ومتوازن قبل نهاية هذه الدورة .

وفي مشروع الإعلان المعني بالعقد الثالث لنزع السلاح الذي اعتمد بتوافق الاراء من جانب هيئة نزع السلاح ، اعترفنا بالصلة المترابطة العميقة بين مسائل نزع السلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحماية البيئية . إن الانفاق العسكري العالمي يتعارض تعارضا مفجعا مع البؤس والفقر اللذين تعاني منهما غالبية الجنس البشري ، ويغذي حلقة العوز المفرغة والتدمير والفقر البيئي .

وينبغي اعتبار الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية بمثابة تحذير للمجتمع الدولي وحافز له على اتخاذ اجراءات فورية لنزع السلاح واستخدام الموارد التي يفرج عنها لمهام التنمية والحماية البيئية الملحة .

وفضلا عن ذلك ، فخلال العديد من الوثائق ، ولاسيما تقرير برونتلاند ، اعترف المجتمع الدولي بأن مجرد وجود الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، يشكل فضلا عن خطر استخدام تلك الاسلحة ، أخطر تهديد للبيئة العالمية ، لان هذه الاسلحة ليست فقط قادرة على ازالة الحياة عدة مرات ، بل انها تستطيع أيضا أن تجعل مناطق كبيرة من بيئتنا غير صالحة للسكنى أو تجعلها جدباء لعقود وربما لقرون من الزمان .

إن الحرص على الحفاظ على البيئة من آثار سباق التسلح قد عبر عنه بالفعل في معاهدة انتاركتيكا ، ومعاهدة قاع البحار ، ومعاهدة الفضاء الخارجي ، ومعاهدة الحظر الجزئي للتجارب عرفانا بالجهود التي بذلت من قبل للحفاظ على تلك البيئة من خطر التدمير . وبالإضافة الى ذلك ، هناك دراسات عديدة اجرتها الامم المتحدة على هذا الموضوع والمسائل الاخرى ذات الصلة .

لقد حان الوقت لكي تنظر الامم المتحدة ، بأسلوب اكثر منهجية وكإسهام في الاهتمام الدولي بشأن هذه المسألة - في الصلة التي لا يمكن انكارها بين نزع السلاح والتنمية وحماية البيئة العالمية . وبينما لا نتغاضى عن أي وسائل اخرى ممكنة لدراسة هذا الموضوع ، فإننا نعتقد ان هيئة نزع السلاح ، بصفتها المحفل التداولي المعني بنزع السلاح ، يمكنها ان تسهم اسهاما ملحوظا في هذه المسألة في سياق الاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ .

واسمحوا لي أن اعود مرة اخرى الى مسألة اثرتها من زاوية اخرى في بداية بياني . على غرار السنوات السابقة ، تعرض أمامنا مسألة تنظيم أعمال اللجنة الاولى . إن مهمتنا تكتسي أهمية أكبر نظرا لازدياد الوعي بفرص إحراز تقدم في جهود نزع السلاح متعددة الاطراف التي يمكن ان تكون في متناول ايدينا في ظل التغيرات التي

طرأت على العلاقات الدولية . وثمة مشكلتان أساسيتان يتعين علينا تناولهما هما وجود جدول أعمال مثقل أكثر مما ينبغي ومتضمن لعدد كبير من المسائل الهامشية ومحسوب بقرارات تتخذ في نفس القضايا وتؤدي أحيانا الى اصدار توصيات متضاربة ، وكذلك الافتقار الى الجهود المخلصة الحقيقية للتغلب على الخلافات .

ويعرب وفدي عن استعداده لدراسة الاقتراحات البناءة والعملية التي يمكن ان تسهم في حل المشاكل طويلة الأمد في هذه اللجنة . ومع ذلك ، ينبغي ان نسلّم بأنه ، كما كان الحال عليه دائما في هيئة نزع السلاح ، لا يمكن لأي قدر من اعادة الهيكلة التنظيمية او تجديد الآلية ، أن يكون بديلا عن النوايا الحسنة الصادقة والتصميم الحقيقي على حل مشاكل نزع السلاح بأسلوب جماعي .

وفي الختام ، دعوني أذكّر ببيان أدلى به السفير ماركوس دي ازامبوجا وزير خارجية البرازيل الحالي . ففي المناقشة العامة بشأن بنود نزع السلاح في العام الماضي قال السفير دي ازامبوجا :

"اننا نشعر بالفرح إذ نرى علائم بداية حقبة جديدة ، تتميز بالحوار ، والشفافية ، والانفراج وتسريح القوة العسكرية . فليكن أملنا أن يتضح هذا الاتجاه دائم وعميق الجذور ، مناقضا للتشاؤم المحفور فينا الى حد ما ، والطبيعي بعد الإحباطات المتتالية . وليكن أملنا أن هذه الحقبة الجديدة السلمية التي يطبعها التقارب بين أعداء الأمس لن تبنى على حساب شعبنا في البلدان النامية ، وأن النظام الجديد لن ينسى مسؤولياته تجاه الذين عاشوا سنوات الحرب الباردة كمشاهدين قريبين أو ممثلين من الدرجة الثانية ، أو ضحايا" . (A/C.1/44/PV.6 ، ص ٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الآن لوكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح ، السيد ياسوشي اكاشي .

السيد اكاشي (وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي في البداية سيدي الرئيس ان اعرب عن بالغ الارتياح الشخصي مع عظيم سعادتي ، لانتخابكم لهذا المنصب الرفيع الذي أنتم جديرون به ، وأن أتعهد

لكم بكامل تعاون ادارة شؤون نزع السلاح . وأعرب أيضا عن تهانيّ الحارة لزملائكم الثلاثة الآخرين ، نائبي الرئيس والمقرر . واسمحوا لي ايضا ان اشارك في الاعراب عن اغتباطنا البالغ للانباء التي صدرت في أوسلو صباح اليوم عن منح جائزة نوبل للسلام للرئيس ميخائيل غورباتشوف رئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لانجازاته البارزة التي حولت الوضع العالمي لصالح السلم ونزع السلاح .

تبدأ اللجنة الاولى أول دورة لها بعد الحرب الباردة . إن التعاون المتزايد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وبين الحلفين الرئيسيين ، وما ينجم عن ذلك من احساس بتناقص الخطر ، يمكن ان يؤدي الى تناقص التركيز على المسائل المتصلة بالامن ونزع السلاح . بيد أنه يتضح من المناقشة التي جرت في الجلسات العامة أن عددا كبيرا من حكومات الدول الاعضاء مازال يعلق أهمية كبرى على مسائل نزع السلاح وخفض الاسلحة . وقد قيل كثيرا أن التطورات الناشئة ينبغي الاستفادة منها لتوطيد وتوسيع نطاق المجالات التي تشملها اتفاقات نزع السلاح ، وأنه ينبغي بذل جهود عاجلة وتوجيهها الى عدة مجالات جديدة . وانا على ثقة من ان اللجنة الاولى ترغب في تصريف اعمالها بروح من التعاون البناء للمساعدة على حسم المسائل الجديدة والقديمة على السواء المدرجة على جدول اعمالها .

ينصب كثير من الاهتمام في الوقت الحالي على الاخطار الجسيمة لانتشار الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . وقد حذرنا من احتمال أن تجد الاسلحة الفائضة الناجمة عن اتفاقات نزع السلاح بين الشرق والغرب طريقها الى مناطق اخرى من العالم بقصد تحقيق مكاسب اقتصادية أو سياسية قصيرة الأجل . وهذا ما لا ينبغي أن يحدث . وينبغي أيضا رصد التطورات العلمية والتكنولوجية عن كثب حتى لا تستخدم هذه التطورات في تكثيف التنافس على التسلح ، بل تستخدم للتحقق من تنفيذ الاتفاقات ، وتعزيز الاستقرار ، والنهوض برفاهة الانسان .

وقد أشار كثير من المتكلمين أيضا الى الدور الرئيسي للجهود الاقليمية الاساسية في نزع السلاح كعنصر مكمل للجهود العالمية . وقد أشير الى تدابير بناء الثقة لاهميتها في إرساء الاساس الذي تنبني عليه التخفيضات اللاحقة في الاسلحة .

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن اغتباطنا لقبول عدد متزايد من الدول لمفهوم للامن اوسع تحديدا ، مفهوم يتجاوز الامن العسكري . وينبغي التعجيل بالجهود اللازمة للتوصل الى مزيد من الاتفاقات بالاستفادة من الحالة الناشئة عن التطورات الايجابية والمذهلة التي وقعت في اوروبا . وفي نفس الوقت ، هناك تطورات مقلقة تتطلب المزيد من اليقظة من جانب المجتمع الدولي ، وخاصة في معالجة التوترات والنزاعات المحلية في مختلف مناطق العالم .

يشكل نزع السلاح وتحديد الاسلحة معا جزءا لا يتجزأ من عملية سياسية شاملة . فهما يقومان بدور هام في خفض مستويات التوتر . ومن ثم ، فليس هناك ما يدعو الى الدهشة أن يكون هناك اقتناع متزايد بأن تخفيض الاسلحة ينبغي ان يمثل عنصرا اساسيا في أي جهد صوب السلم والاستقرار . إن الجهود الرامية إلى تخفيض الاسلحة والقوات المسلحة ينبغي ان تدمج في عمليتي صنع السلم وصون السلم في حالات معينة .

إن اللجنة الاولى تجتمع الآن في عصر من التغيرات التي لم يسبق لها مثيل في العالم . وتمتد الجهود نحو تطبيع العلاقات الى بقاع عديدة من العالم خارج أوروبا . بما فيها الجنوب الافريقي ، وشمال شرقي آسيا ، وجنوب شرقي آسيا ، وأمريكا الوسطى .

إلا أن الشرق الأوسط ، لاسيما منطقة الخليج الفارسي ، وأجزاء أخرى من افريقيا ، لايزال يتناقض تناقضا صارخا مع المستقبل المرتقب المؤاتي عموما في العالم . وتزايد خطر الصراع يلقي بظلاله ثانية على آفاق الأمن الأكثر اشراقا التي تحققت من خلال السلم والتعاون البناءين .

بالنسبة لقضايا الأسلحة النووية توجد صورة متناقضة . فمن جهة ، تتخذ الدولتان العظميان خطوات رئيسية ثنائية نحو اجراء تخفيضات ؛ ومن جهة أخرى تتعثر الجهود العالمية المتصلة بعدم الانتشار النووي بالنزاع حول الحظر الشامل على التجارب . وعلى حين أنه يؤمل أن تواصل الحكومات مفاوضاتها للتوصل الى توازن مقبول بين التصورات المتعارضة ، سيكون من الضروري التأكد من عدم الإغفال الكلي للعناصر الايجابية العديدة التي يبدو أنها قبلت في مداولات المؤتمر الاستعراضي الرابع الأخير لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ومن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح ، على الرغم من عمله الدؤوب ، لم يحرز إلا تقدما محدودا بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية . إن الوقت يمر بسرعة بالنسبة لهذا الموضوع ، وإنني متأكد أن عام ١٩٩١ سيكون عاما حاسما بالنسبة لاعتماد الاتفاقية . أؤكد للدول الأعضاء أن الأمانة العامة ستكون على استعداد للتعاون الكامل مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح ومع اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في توفير ما يلزم من خدمات للاستكمال السريع للأعمال المتصلة بالاتفاقية .

ومما يثير الفزع في قلوب العديدين أن مسرح نزع السلاح العالمي لا يعكس حتى الآن إلا بشكل منقوص التقدم الايجابي والملموس المحرز في نزع السلاح الاقليمي والثنائي . إلا أن شعاعا من الأمل ظهر في أعمال هيئة نزع السلاح ، التي سجلت في الربيع الماضي ، برئاسة السفير سوتريسنا ، ممثل اندونيسيا ، المتفانية ، وغيره من الرؤساء القديرين للهيئات الفرعية ، سلسلة من الاتفاقات والنتائج التي تستحق الذكر بشأن بعض البنود الدائمة على جدول أعمالها . وهذا يثبت أن الجهود الجادة والحوار والترشيد لا تذهب عبثا ، حتى في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف الشائك .

إن جدول أعمال الامم المتحدة ، المتصل بالحد من الاسلحة ونزع السلاح ، جدول طويل ، يعكس انشغالها المستمر على مدى السنين والشواغل الجديدة الناجمة عن التطورات الدولية الاخيرة . وتشارك الامانة العامة مشاركة كبيرة في النهوض بقائمة المهام المتزايدة باستمرار التي أناطتها بها الجمعية . إن ادارة شؤون نزع السلاح تناط بها مهمة توفير نطاق واسع من الخدمات المضمونية والاجرائية لشتى الهيئات الحكومية الدولية التي تتناول مواضيع نزع السلاح ، بما فيها اللجنة الاولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح واجتماعات ومؤتمرات الدول الاطراف في اتفاقات نزع السلاح أيضا . والاعمال التحضيرية وأعمال المتابعة اللازمة للمداولات والانشطة التفاوضية المحددة أعلاه تشكل ضغطا كبيرا على الموارد المحدودة لادارة شؤون نزع السلاح .

كما تدرك اللجنة ، هناك اهتمام متزايد بين الحكومات الاعضاء باجراء حصر منهجي لمواضيع معينة من خلال أعمال أفرقة الخبراء الحكوميين ، لا يمكنني أن أبالغ في جدوى مشاركة الخبراء الحكوميين في هذه العملية . فهم يأتون بالشواغل العامة لحكوماتهم ، ولكنهم في نفس الوقت يؤدون عملهم بوصفهم خبراء فرديين مؤهلين . وبالتالي ، فإنهم يوفرون توازنا حصيفا للاحتياجات السياسية والتقنية والفكرية .

والدراسات التي تطلبها الجمعية العامة ليست بحوثا أكاديمية أو نظرية ذات طبيعة مجردة ؛ ولا هي مفاوضات دبلوماسية صريحة . وهذه الدراسات غالبا ما تتناول أرضية ضرورية وسطا بين البحوث المحضة والمفاوضات . ولذلك يمكن تسميتها "ما قبل المفاوضات" ، وهي تمثل تقييما حذرا وشاملا لمجال معقد قبل أن يبدأ ممثلو الحكومات النظر الرسمي في الموضوع قيد البحث .

إنني على ثقة أن الحكومات الاعضاء تود أن تدرس أكثر المواضيع ملاءمة لمختلف أنواع الدراسات . فبعض هذه المواضيع قد يكون جاهزا للاستكشاف من قِبَل أفرقة الخبراء الحكوميين ، بالوسائل التي ثبتت جدواها . وأخرى يمكن التعامل معها على نحو أكثر ملاءمة من خلال المفاوضات الدبلوماسية أو البحوث الاكاديمية . وأخرى قد يكون من الافضل النظر فيها في إطار مؤتمر عام ، بمشاركة أشخاص ذوي خلفيات متنوعة ، يمكنهم الخروج بمزيج من الآراء المفيدة .

قبل عامين أنشأت الجمعية العامة فريقي خبراء حكوميين لدراسة الاسلحة النووية ودور الامم المتحدة في التحقق . بالاضافة الى ذلك ، كلفت بالقيام بدراسات خبراء يمكن تسميتها "دراسات مصغرة" في مجالين - وهما على وجه التحديد تدابير فعالة يمكن التحقق منها من شانها أن تيسر انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ، وقدرة جنوب افريقيا على انتاج قذائف تسيارية مزودة برؤوس نووية .

إنني أعتقد أن الدراسة الشاملة للاسلحة النووية (A/45/373) ، في ظل الرئاسة القديرة لسفيرة السويد ماج بريت ثيورين ، التي تحدثت عن تقريرها ، تمثل تقييما مستفيضا للمسالة وتتجاوز مجرد استكمال دراسة مماثلة أجريت قبل عشر سنوات ، ومشاركة خبراء من ثلاث دول حائزة للاسلحة النووية في دراسة جديدة تضفي طابعا جديدا على هذه الممارسة ، مع أنه من الجائز أن يجعل هذا العنصر التوصل الى توافق في الآراء داخل الفريق أكثر صعوبة .

والدراسة المعنية بدور الامم المتحدة في مجال التحقق (A/45/372) كانت نتيجة لقرار الجمعية التي توصلت اليه بعد بذل جهود كبيرة بين دول لها مواقف مختلفة اختلافا جوهريا بشان هذه المسالة ، التي كانت محور اهتمام الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح ، التي انعقدت عام ١٩٨٨ . وقد ترأس الفريق السيد فريد بلد ، سفير كندا القدير ، وتوصل الفريق الى استنتاجاته وتوصياته بتوافق الآراء .

أما الدراسة المعنية بانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط (A/45/435) ، والدراسة المعنية بقدرة جنوب افريقيا على انتاج قذائف تسيارية مزودة برؤوس نووية (A/45/571) ، فقد قام بهما فريقان من الخبراء المستقلين أصغر من ذلك . وقام الخبراء ، بمساعدة ادارة شؤون نزع السلاح ، حسب الاصول ، بجمع أحدث المعلومات المتاحة وقدموا تحليلا مدروسا لموضوعين حساسين .

وأود أن أعرب عن خالص شكري لجميع الخبراء على تعاونهم وللحكومات المعنية على تعاونها مع الامين العام في اعداد الدراسات . وينبغي لهذه التقارير أن تساعد في إعطاء دفعة الى الامام للمجالات التي يوجد فيها تفاهم مشترك والمجالات المتصلة بمسائل بالغة التعقيد ، التي يتخذ إزاءها نهج مشترك .

هناك دراسة أخرى يقوم بها خبراء حكوميون ، كلفتهم بها الجمعية العامة في عام ١٩٨٨ ، تتصل بالشفافية في نقل الأسلحة التقليدية ، ستستكمل في منتصف عام ١٩٩١ وستقدم الى الجمعية في دورتها القادمة . في هذا الصدد ، تمكنت الأمانة العامة للأمم المتحدة من ضم جهودها الى جهود حكومة ايطاليا ومدينة فلورانس ومنظمة غير حكومية تسمى "محفل مشاكل السلم والحرب" في استضافة ندوة حول نقل الأسلحة في نيسان/ابريل الماضي . وكانت ممارسة موازية لدراسة الأمم المتحدة المستمرة بمشاركة عدد من الأكاديميين والخبراء ، وكذلك عدد من الممثلين غير الحكوميين والقادة السياسيين ، وأبرزت الأهمية المتزايدة لمسألة نقل الأسلحة في العالم المعاصر . في هذا الصدد ، يحيط الأعضاء علما بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام في تقريره السنوي لهذا العام بفتح سجل لنقل الأسلحة على صعيد دولي .

(تكلم بالفرنسية)

وتمشيا مع القرارات المتخذة في العامين الاخيرين بشأن التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها على الامن الدولي ، عقدت ادارة شؤون نزع السلاح بالتعاون مع حكومة اليابان ومدينة سنداى ، حلقة دراسية بشأن هذا الموضوع في نيسان/ابريل الماضي . وكان هذا الاجتماع الذي ضم خبراء يمثلون فروعا علمية مختلفة بالاضافة الى خبراء من دوائر سياسية ودبلوماسية وصحفية وغير حكومية ، تجربة مثرية متعددة الثقافات من أكثر من زاوية .

إن المناقشات التي عقدت في سنداى قامت على أساس أوراق معدة بتكليف سابق تتناول خمس مجالات تكنولوجية يمكن أن تكون للتطورات فيها مضمونات أمنية وهي التكنولوجيا النووية ، والتكنولوجيا الفضائية وتكنولوجيا المعلومات ، وتكنولوجيا المواد ، والتكنولوجيا الحيوية .

وكانت الافكار المتصورة للتطورات المقبلة في هذه المجالات الخمسة ، بالاضافة الى بعض المسائل السياسية والاخلاقية العريضة ، موضوع تبادل آراء صريح وغني ومفيد بين كبار المتخصصين في مختلف فروع العلم . وفي هذا الصدد سيلاحظ الممثلون مدى استفادة تقرير الامين العام بشأن هذا الموضوع (A/45/568) من المناقشات الواسعة النطاق التي دارت هناك .

وفي حزيران/يونيه الماضي ، نظمت ادارة شؤون نزع السلاح ، حلقة دراسية بشأن تدابير بناء الثقة في المجال البحري ، في هلسنفور بالدانمرك . وفي هذه الحلقة الدراسية كان لنا شرف الترحيب بوزراء خارجية ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج . وعقب هذه الحلقة الدراسية عقدت في أيلول/سبتمبر حلقة دراسية أخرى بشأن الموضوع في فارنا ببلغاريا .

ولئن كان التنسيق الكامل في مواقف المشاركين أمر من الصعب توقعه في مجال مثير للجدل مثل نزع السلاح البحري ، فان هاتين الحلقتين الدراسيتين اعتبرتا من جانب جميع المشاركين نافعتين بصفة خاصة في توضيح وجهات النظر التي أبديت ، وفي تحديد مجالات للتقصي والدراسة في المستقبل .

اما أكبر تجمع نظمته ادارة شؤون نزع السلاح في هذا العام فقد تناول مسالة التحول أو التكيفات الاقتصادية التي تحيط بالانتقال من الصناعات العسكرية الى الصناعات المدنية . وقد عقد هذا الاجتماع في موسكو في آب/أغسطس بدعم من حكومة الاتحاد السوفياتي والصندوق السوفياتي من أجل السلم . وحضره أكثر من ١٥٠ مشتركا من أكثر من ٤٠ بلدا مختلفا . كما شارك فيه أيضا عدد من وكالات الامم المتحدة وبرامجها ، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي . واشترك فيه كذلك عدد من الدبلوماسيين والزعماء السياسيين ورجال الصناعة ومديري المصانع والنقابيين . وجرت مناقشة نشطة بشأن مسائل بالغة الاهمية تصادفها الآن بلداننا كثيرة تواجه تخفيضات ملموسة في ميزانيات الدفاع . ووفر المؤتمر فرصة لتبادل الخبرات الوطنية الحديثة في مواجهة مهمة التخلص من الاسلحة وتنويع المنتجات في القطاع المدني .

وتحاول الامانة العامة عن طريق هذه الانشطة مراقبة التطورات في المجالات المختلفة ، وتوقع مسائل جديدة ، والتعرف على مجالات الاتفاق بل والحلول . وتقوم الادارة بهذا العمل بفضل المساعدة السخية من جانب الحكومات والخبراء والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات . وأود أن أعبّر عن شكري للنصائح القيّمة التي تتلقاها الادارة في هذا الصدد من المجلس الاستشاري لشؤون نزع السلاح التابع للامين العام ، الذي يشاركنا خبرته الفنية ومعرفته الواسعة في مجال يهمنا جميعا .

وتولي حكومات كثيرة أهمية متزايدة للنهج الاقليمية ودون الاقليمية في مجالي نزع السلاح والحد من الاسلحة . إن تعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات الاخرى في هذا الصدد هدف تسعى الى تحقيقه مراكزنا الاقليمية للسلم ونزع السلاح ، الموجودة في لومي وتوغو بالنسبة لافريقيا ، وليما وبيرو بالنسبة لامريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، وكاتاماندو في نيبال بالنسبة لآسيا والمحيط الهادئ . وقد دارت مناقشات مفيدة للغاية في تلك المراكز بالاضافة الى أماكن أخرى في هذه المناطق ، وذلك تحت اشراف هذه المراكز . وتوفر هذه الاجتماعات محفلا سليما يمكن فيه للدبلوماسيين وغيرهم من المتخصصين في مختلف فروع العلم ، ومعظمهم من المناطق المعنية ولكن

أحيانا من خارج هذه المناطق أيضا ، أن يجتمعوا ويحددوا المجالات التي يمكن فيها اتباع نهج مشتركة في معالجة مشكلات بلدان المنطقة أو مشكلات المجموعات دون الاقليمية الاصغر . وإنني أشعر تماما بأن قيمة الحوار الذي تنظمه هذه المراكز الاقليمية التي يتكلم المشاركون فيها بصفتهم الشخصية ، تحظى بتقدير واسع النطاق . وتعتزم ادارة شؤون نزع السلاح في حدود مواردها من خارج الميزانية مواصلة هذه المناقشات بالتشاور الكامل مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية المعنية .

(واصل الكلام بالانكليزية)

مطروح على الجمعية العامة تقرير الامين العام عن الحملة العالمية لنزع السلاح (A/45/555) الذي يتضمن هذا العام جزأين : معلومات روتينية عن الانشطة التي تم القيام بها في العام الماضي ، وتقييم للانجازات وأوجه القصور في الحملة كما تراها الامانة العامة ، وهو تقييم طلبته الجمعية . وهذا الجزء الاخير هو الجزء الذي يهم الامانة العامة خاصة الاستماع الى وجهات نظر الممثلين بشأنه . إن الحملة العالمية لنزع السلاح ، منذ بدايتها أثناء الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح في ١٩٨٢ ، أكدت ، في رأيي أنها أداة فعالة لتحقيق الفهم لمسائل نزع السلاح من جانب الرأي العام ، وكذلك من جانب القطاعات الاكثر ثقافة من الرأي العام ، مثل المنظمات غير الحكومية وغيرها ، وذلك عن طريق توزيع المعلومات الموضوعية المتوازنة .

وبالاضافة الى الهدف العالمي والعام للحملة ، فاننا نرى أن الحالة الجديدة الناشئة في شؤون نزع السلاح تتطلب نهجا جديدا يتسم بالتركيز الموضوعي ، وزيادة التشديد على الدراسة المتعمقة لموضوعات محددة . وسيعني هذا المزيد من التعاون مع الجهات الخمس التي تتكون منها الحملة العالمية لنزع السلاح وكذلك مع المفاوضين الحقيقيين . وقد يتطلب الحوار مع المنظمات غير الحكومية تركيزا على موضوع جديد ، إذ أن المنظمات غير الحكومية التي تعمل في ميدان نزع السلاح يمكنها أن تشرك منظمات غير حكومية تعمل في مجال البيئة في المناقشات الخاصة بالتوصل الى وسائل سليمة بيئيا لتدمير الاسلحة على سبيل المثال . ونحن في حاجة الى تعزيز الاتجاهات الايجابية

التي شهدناها في السنوات القليلة الماضية ، والى المساعدة في توجيه الانتباه الى اتجاهات جديدة تكون الحاجة فيها ماسة الى مشاركة جماهيرية أوسع .

إن الموقف الابتكاري البعيد النظر مطلوب ، وكذلك النظرة الشاملة الى الموضوع المنظور من حيث صلته بمجموع مهامنا . فالحملة العالمية لنزع السلاح لا ينبغي أن تكون نشاطا روتينيا مقسما الى أجزاء مستقلة . وينبغي أن تستخدم المرونة التي تتسم بها الحملة لكسب الدعم من مجموعات أخرى ، كما ينبغي أن تشارك مهن مختلفة في الانشطة الجارية حتي يمكن إثراء المناقشات وصقلها من خلال وجهات النظر الجديدة . بيد أنه يجب توفير الاعتمادات المالية للحملة ، وآمل أن تتمكن اللجنة من تناول هذا الموضوع أيضا .

إن الانشطة الاعلامية التي تقوم بها ادارة شؤون نزع السلاح لا يزال يجري استعراضها واعادة توجيهها لكي تواكب التغيير في جوانب نزع السلاح وأولوياته . ويتجلى هذا ، على سبيل المثال لا الحصر ، في النشرة الجديدة بعنوان "أبحاث الساعة" ومحاولتنا انتاج فيلم وثائقي هام عن الاسلحة الكيميائية ، بالاشتراك مع ادارة شؤون الاعلام ، ونامل أن يكون ذلك بمساعدة مالية خارجية كبيرة ، وتعاوننا الأوسع مع المجموعات الجامعية .

وإذ ندخل السنة الحادية عشرة لبرنامج زمالات نزع السلاح ، فإن البرنامج لا يزال يجتذب اهتماما كبيرا ، ليس فقط من البلدان النامية ، بل أيضا من بعض البلدان المتقدمة النمو . وقد اعتبر فرصة فريدة لتدريب الموظفين وتعزيز الخبرة في مسائل نزع السلاح . ويشهد على تلك الحقيقة وجود عدد متنام من الزملاء السابقين في مجال نزع السلاح في العالم . وتلاحظون أننا في هذه السنة قد دعونا زملاء مشاركين من شطري كوريا كاسهام في تخفيف حدة التوتر في شمال شرقي آسيا .

وبالنسبة لعام ١٩٩١ ، فإننا نستعد لسنة أخرى حافلة بالاعمال . وبالاضافة الى الدورة المزمع عقدها للجنة الاولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح ، سيتعين على الادارة أيضا أن توفر خدمات لمؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، وكذلك مؤتمر الاستعراض الثالث للاسلحة البيولوجية . ومراكزنا الإقليمية ستنشط في تنظيم الندوات والحلقات الدراسية وحلقات العمل الاقليمية في الكاميرون وفنزويلا ونيبال واندونيسيا . كما نجري حاليا مناقشات مع صندوق السلم السوفياتي حول امكانية عقد مؤتمر في لينينغراد ، مع اليابان حول اجتماع في كيوتو ، ومع حكومة النمسا حول حلقة دراسية بشأن تدابير بناء الثقة العالمية تعقد في فيينا في شباط/ فبراير المقبل .

وعلاوة على ذلك ، يسعدنا أن نرى اهتماما كبيرا بخطوات المتابعة للمؤتمرين اللذين عقدناهما هذا العام وتناولا آثار العلم والتكنولوجيا على الأمن الدولي ومسالة تحويل الصناعات العسكرية للاغراض المدنية . وهذه المؤتمرات والحلقات الدراسية ينبغي أن توضع في السياق العالمي الشامل لجهودنا الدؤوبة من أجل التعزيز

التدريجي للوضوح والتقاء وجهات النظر حول مسائل الأمن وتحديد الأسلحة ونزع السلاح بين أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء .

وتعتزم ادارة شؤون نزع السلاح تحديث وتعزيز قاعدة بيانات نزع السلاح لديها حتى يمكنها أن تخدم الحكومات وغيرها على نحو أفضل ببيانات شاملة محددة تتوفر الكترونيا فوريا لمن يريدون استخدامها حول شتى جوانب نزع السلاح مثل مفاوضات الأسلحة الكيميائية ، والتحقق المتصل باتفاقية الأسلحة الكيميائية ، والانفاق على التسلح والخبرات المتاحة في شتى المجالات . وقد كان من دواعي سروري اجراء مناقشات غير رسمية في جنيف مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح حول هذا الموضوع في أيار/مايو وآب/أغسطس . وقد دعمت هذه المشاورات اقتناعي بالاهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على قاعدة بيانات حديثة شاملة ويسهل الحصول عليها حول مسائل نزع السلاح مما سييسر التفكير والدراسة والتفاوض . كما أرى أن قاعدة بيانات من هذا النوع يمكن أن تفي بالتوصيات التي قدمت في الدراسة الخاصة بدور الأمم المتحدة في مجال التحقق . إن قاعدة البيانات الكفوّة من شأنها أن توفر أيضا آلية يسهل استخدامها لمتابعة الاتجاهات والتطورات في المجالات ذات الصلة بمسائل نزع السلاح .

إن التحديات التي تواجهنا في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح ضخمة إن لم تكن هائلة . وفي حين أن التقدم قد يكون بطيئا في بعض الاحيان ، فإنه يبعث بالتاكيد على السعادة في بعض الجوانب في السنوات القليلة الماضية . وترى الأمانة العامة أنه لشرف فريد لها أن تكون شريكة في الجهد المشترك المستمر الذي يبذله المجتمع الدولي للمضي قدما صوب عالم أقل تسليحا واكثر أمنا وانسانية . إن الاتفاقات لا تتحقق بالتواتر الذي نرغب فيه ، وهناك نكسات مريرة . وفي حين أن الأطراف العاملة الأصلية في المفاوضات هي الحكومات ذاتها ، فإن الأمانة العامة تود أن تقوم بدور ميسر بل حفاز إذا ما رغبت الحكومات في ذلك .

إن الدول الأعضاء أمامها جدول أعمال طويل فيما يتعلق بنزع السلاح في بضعة الأسابيع المقبلة في هذه اللجنة وكذلك في السنة المقبلة . وأتمنى للجنة النجاح في

مداولاتها في ظل قيادتكم القديرة سيدي الرئيس . إن مسؤوليتكم كبيرة ، وأنتم في وقت يتيح فرصة فريدة . وستستمر الأمانة العامة في مساعدتكم بكل ما أوتيت من امكانيات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة الذي يتجلى في برنامج عملها وجدولها الزمني ، أود أن أذكر أعضاء اللجنة ، أن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح ستغلق اليوم الساعة ١٨/٠٠ . وآمل أن تقوم الوفود التي لم تسجل حتى الآن أسماءها في قائمة المتكلمين أن تفعل ذلك في أبكر وقت ممكن .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥